حديث المالية
Hadith El malia

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ١٢ – كانون الأول ٢٠٠١

في هذا العدد

افتتاحية الوزير

تدريب
- الموظفين الجدد في المعهد المالي
- التحضير للضريبة على القيمة المضافة
- دورة تدريب لشاغلي مراكز الاستعلامات
- جديد تدريب اللغة الإنكليزية
- التدريب يعم الإدارات اللبنانية

جديد وزارة المال
- خطوات لتوحيد تطبيق قوانين الضرائب
- قبول تصاريح ضريبة الدخل عن طريق البريد

قلم الموظفين
- أثر التغيير في الأسعار على البيانات المالية

ركن الجمارك
- شركات النقل السريع في مطار بيروت
- دورات نظام نور الممكنن
- مرفأ طرابلس
- ورشتا عمل في المعهد المالي

ركن المساحة والشؤون العقارية
- علم الجودزة يتطور... كذلك علم المساحة

حياة الوزارة
- اجتماعيات، ترقية، تعيين، الخ
- في العدد التالي (١٣) من حديث المالية

المكتبة المالية
- جديد المكتبة المالية
- خدمات المكتبة الجديدة عبر البريد الإلكتروني

برعاية

SGBL
بنك سوسيته جنرال في لبنان

كلمة إلى الموظفين الشباب

الأستاذ فؤاد السنيورة

في زمن التحديات، ونحن نعيش هذا الزمن، تنتفض الأمم من غفوتها أو سكونها، وتتنبه إلى واقعها، إلى ما يحيط بها من مخاطر داهمة، وتبدأ في الإعداد للمواجهة، تشحذ الهمم، وتعزز الإرادات، وتحشد كل طاقات وقدرات شعبها.

ومَنْ أولى منا، نحنُ في لبنان، بعد أن اجتاحتْنا حرب ضروس، خلفت ما خلفت من مشاكل وصعاب، وفي ظلّ ما ينتابُ عالمَنا اليوم من أحداثٍ جسامٍ تضغط بكلّ أثقالها على الأوضاع العامة العالمية والإقليمية، أمنياً واقتصادياً وسياسياً، أقول، مَنْ أولى منا بأخذ المبادرة والتصدي لهذه التحديات، بعملية استنهاضية تتناول كل قطاعات العمل ومواقع الإنتاج، بما يؤدي إلى ضخ الدم في عروق الوطن كله وتسريع الدورة الدموية فيه، والإسراع في تنفيذ المشاريع الآيلة إلى التحديث والعصرنة، بدءًا بالعنصر الأهم في البناء الوطني وهو عنصر الشباب الذين نعقد عليهم الآمال في قيادة هذه العملية الاستنهاضية الكبرى، وفي بث روحٍ جديدةٍ مثابرةٍ قادرةٍ بما تملكُ من إرادةٍ على رفض الواقع وابتكار الحلول والنهوض بالبلاد وإنتاج المستقبل.

قوة دفع من الداخل

لقد سبق وعرضت لكم خلال لقاءاتنا في المعهد المالي لمحةً عن توقعاتنا من العاملين في وزارة المالية وعن نوعية الإدارة المنشودة التي يحلُم بها المواطنون، والقائمة على أسس الكفاءة والفعالية الإنتاجية والعمل الجماعي والتحديث المستمر.

إن مفهومنا للإدارة العامة ينطلق من حقيقة أساسية وهي أن علة وجودها هو الخدمة العامة وتحقيقُ التنمية ومواكبة التطور وبلوغ القدرة على التنافس إقليمياً ودولياً، واستشراف التحولات والتخطيط والإعداد للمستقبل.

والإصلاحُ الذي نحن بصدده يجاري هذا المفهوم؛ على صعيد مديرية المالية العامة، وعلى صعيد تسهيل وتسريع المعاملات الجمركية وخفض كلفتها وملاءمتها للنظم والمعايير العالمية، كما على صعيد الحفاظ على الأملاك الخاصة والعامة في مديرية المساحة والشؤون العقارية، وغيرها من الإصلاحات وعمليات التحديث الجارية في وزارة المالية على قدمٍ وساق.

وهذا الإصلاح لا يقتصر على تحديث النصوص كما فعلنا بالنسبة لقانون الجمارك وأساليب عملها وما نحن بصدده بالنسبة لقانون الموازنة والمحاسبة العامة والمالية العامة والدوائر العقارية والمساحة وغيرها. وهو لا يستتب فقط من خلال البرامج المعلوماتية المتطورة والأنظمة الداخلية على قدر ما لها من أهمية في بناء قواعد العمل الإداري الحديث. إنّ الإصلاح هو أولاً في تطوير المؤسسة التي قوامُها الإنسانُ أي العنصر البشري عبر إيجاد قوةِ دفعٍ من الداخل تتمثل في الإعداد المستمر لتطوير كفاءاتٍ عاليةٍ ذات معارف متطورة

لقاء بين الموظفين الجدد لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠٠١ في المعهد المالي

جرى لقاء خاص في المعهد المالي بين الموظفين الجدد (دفعة العام٢٠٠١) وعدد من الموظفين الشباب الذين سبقوهم بتولي مهامهم خلال السنوات الأخيرة (دفعات الأعوام ١٩٩٥ حتى٢٠٠٠) نهار الاثنين ٢٠ آب٢٠٠١. كان اللقاء وديا وحارا تبادل خلاله الزملاء الأحاديث وأجابوا عن الاسئلة التي فاضت بها جعبة الموظفين الجدد. وكانت مناسبة للتعارف وتبادل الخبرات والتجارب والانطباعات واسداء النصائح والتوصيات.

ثمانية موظفين من مختلف الاقسام والمناطق تطوعوا فوضعوا تجربتهم القصيرة والغنية في تصرف الزملاء الجدد وناقشوا معهم خبرتهم وانطباعاتهم، وحثوهم على الجدية والمثابرة واطلعوهم على بعض ما ينتظرهم من تحديات. بالاضافة إلى ذلك، قام أعضاء الفريق المكلف بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بتعريف الزملاء الجدد الراغبين في الالتحاق بهذا الفريق بكامل نواحي عملهم وأجوائه.

ولم ينس أحد الاستفهام عن مسائل تقنية تتعلق بوضع الموظفين ورواتبهم وأيام العطل والتعويضات... وكيفية التثبيت بعد فترة تدريب تمتد على ثلاثة أشهر وبعد اختبار في مجلس الخدمة المدنية. وأخيرا ناقش الحضور مجموعة من المشاكل العملية التي تهم الموظفين الجدد.

التحضير للضريبة على القيمة المضافة

حلقات تدريب للموظفين الجدد في وزارة المالية

الأستاذ شوقي حمد رئيس فريق TVA

بعد أن أنهوا الدورة التحضيرية في المعهد المالي، خضع الموظفون الجدد لجلسات تقييم تم على ضوئها توزيعهم على الفرق المستحدثة لا سيما وحدة التحليل والاحصاء الضريبي وفريق الضريبة على القيمة المضافة.

بعد عملية التقييم، تابعت المجموعة تدريبا مكثفا لمدة خمسة أسابيع ابتداء من ١٥ تشرين الأول ٢٠٠١ حاضر خلالها الخبراء من القطاع الخاص ومن وزارة المالية.

يذكر أن أكثرية المدربين من عنصر الشباب الملمين بمستجدات هذه الضريبة وقد حضروا دورات تدريب في المعهد المالي وفي إدارات ضريبية خارج لبنان حول هذا الموضوع. وكانت هذه الدورة المكثفة فرصة للتعرف عن قرب على الإجراءات المتعلقة بهذه الضريبة وعلى الاختصاصيين والمراقبين الرئيسيين الذين يترأسون فرق العمل المختلفة ضمن فريق الضريبة على القيمة المضافة.

خبراء أجانب يدربون على الضريبة على القيمة المضافة

ندوة تذكارية مع الوفد السنغافوري

يصف وزير المال فؤاد السنيورة الضريبة على القيمة المضافة بقارب النجاة الذي لا بد منه في عملية تصحيح الأوضاع المالية والضريبية في لبنان.

وتأكيداً على أهمية الأمر وجدية الوزارة، تتواصل التحضيرات وأهمها تحضير وتدريب كادر بشري كفوّ ووضع آليات تطبيق متطورة تستفيد من خبرات الدول التي سبقت لبنان في تطبيق هذه الضريبة وتستقدم وزارة المال لهذه الغاية أهم الخبراء والاختصاصين في العالم، منهم السيد ويلي ديبريك، الخبير البلجيكي والمدير السابق للضريبة على القيمة المضافة في بلجيكا، والخبير الايرلندي السيد جيم سومرز وموّخراً وقد مديرية التدقيق على القيمة المضافة في سنغافورة ترأسته السيدة لي مينغ. وقد حضر الوفد خصيصاً إلى لبنان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب ٢٠٠١ للإطلاع على التحضيرات التي تقوم بها وزارة المال ومراجعتها وتقديم المشورة. كما قام الخبراء السنغافوريين بأحياء ورشة عمل في المعهد المالي، موجهة إلى فريق الضريبة على القيمة المضافة، تحت عنوان: التجربة السنغافورية.

شرح الضريبة على القيمة المضافة في المكاتب الإقليمية

تواصل وزارة المال مسعاها لشرح أهمية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي تناقشها اللجان المشتركة في المجلس النيابي في هذه الآونة تمهيداً لعرضها على مجلس النواب وإقرارها مطلع العام المقبل.

وفي هذا الإطار قام أعضاء فريق الضريبة على القيمة المضافة من اختصاصيين ومراقبين رئيسين بشرح هذه الضريبة لزملائهم في وزارة المال من العاملين في دوائر ضريبة الدخل وفي المكاتب الإقليمية. وجالوا على مالبيات البقاع والشمال والجنوب لعرض تفاصيلها والرد على كافة التساؤلات.

من جهته تابع وزير المالية ومدير عام المالية العامة الأستاذ ألان بيفاني ومستشار وزير المالية الأستاذ جهاد أزعور عن قرب جولات التعريف هذه وشاركوا بعدد كبير منها، لا سيما حلقة الحوار التي جرت في غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في عاصمة الشمال بحضور عدد كبير من المعنيين يتقدمهم رئيس الغرفة السيد عبد الله غندور، وفي نقابة الصحافة ولدى النقابات والجمعيات المهنية المختلفة.

وفي حلقة حوار خاصة بموظفي الإدارة الجمركية من الفئتين الثانية والثالثة حضرها رئيس المجلس الأعلى للجمارك حسين نعمة والمدير العام للجمارك العميد أسعد غانم وكبار موظفي الجمارك. شدد الوزير السنيورة على دور الجمارك في تحصيل هذه الضريبة مشدداً على مساهمة الجميع في وضع لبنان على الطريق الصحيح من الناحيتين المالية والاقتصادية للمحافظة على معدلات نمو مستدامة وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي والإبقاء على مستوى التقديمات الاجتماعية والمعيشية.

آخر اخبار تحضيرات الضريبة على القيمة المضافة

- يتألف فريق العمل من ١٦٩ موظفاً ومتعاقداً منهم ١٤٩ موظفاً من الإدارة بصفة مراقبين رئيسيين ومراقبين و٢٠ متعاقدين من مختلف الاختصاصات. وتجدر الاشارة الى ان حاجة الوزارة هي إلى ٢٥٠ موظفا.
- خضع المراقبون لدورات تدريبية مكثفة في المعهد المالي التابع لوزارة المالية وينتظر تخريج دفعة جديدة من الموظفين الناجحين في امتحان مجلس الخدمة المدنية لعام ٢٠٠١ الذين يخضعون حاليا لدورة تدريبية في المعهد المالي.

> أكثر من ٣٠ ساعة.
> إن دوام عمل فريق الضريبة على القيمة المضافة هو من الـ٨ صباحا حتى ٥ بعد الظهر
> وحتى يتمكن البلد من الانتاج والانتاجية ٢ بد من زيادة ساعات العمل في القطاع العام. إذ نكاد أن نكون البلد الوحيد في العالم الذي يعمل بهذا الشكل.

- تتوقع وزارة المال أن تكون مصلحة الضريبة على القيمة المضافة (وهي من ضمن مديرية الواردات) من أكثر الادارات اللبنانية حداثة كونها مبنية على الاسس التالية: اسس ادارية وتنظيمية عصرية، معلوماتية متطورة تتمثل في الاجراءات الممكننة والدفع الالكتروني والتصريح عبر البريد الالكتروني.
- يكون دوام العمل متناسقاً مع الحركة الاقتصادية وذلك من الثامنة صباحا حتى الخامسة مساء.

الاتجاهات الحديثة في السياسة الضريبية في لبنان

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة المالية لتحديث النظم الضريبية وتطويرها، وتماشيا مع جهودها لإطلاع الإدارة المالية والهيئات الاقتصادية على تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة والتقدم الحاصل في التحضيرات التي يقوم بها الفريق المختص للبدء بعملية تطبيقها مطلع العام المقبل، نظم المعهد المالي برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة حلقة عرض ونقاش حول "**الاتجاهات الحديثة في السياسة الضريبية في لبنان**" يوم السبت الواقع فيه ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠١.

أحيى الحلقة الخبير في صندوق النقد الدولي الدكتور عبد المنعم عبد الرحمن، وهو مدير مساعد لإدارة المالية العامة في صندوق النقد الدولي سابقا ومستشار لدى الصندوق حاليا.

تدريب

دورة تدريب لشاغلي مراكز الاستعلام الجديدة

مجموعة صغيرة تتألف من: رويدا عواد، زينة عثمان، سوزان قوصان، منال مهدي وناديا القاسم تقع على عاتقها مسؤولية لا يستهان بها، وهي استقبال المواطنين وتوجيههم في مراكز الاستعلام التي يجري استحداثها بناء على قرار من وزير المالية عند المداخل الرئيسية للمبنى المركزي لوزارة المالية– شارع رياض الصلح ومبنى الواردات في شارع بشارة الخوري. وقد تابعت المجموعة المؤلفة بهذه الغاية دورات خاصة ومكثفة في التواصل والعلاقة مع الجمهور والمعلوماتية.

وتميز التدريب الذي حضرته المجموعة في المعهد بتنوعه وبجانبه التطبيقي، فقد تعرفت على "هيكلية وزارة المالية" من خلال محاضرات المفتش المالي المتقاعد الأستاذ إميل ديراني، واستعدت لأسلوب التعامل مع المكلف بفضل دورة العلاقة مع المواطن مع المدرب ألان جدي، كما أجرت المجموعة تدريبات على استعمال الكمبيوتر من خلال التدريب على المعلوماتية Excel, Windows, Internet) Word,) الذي أشرف عليه المدربان رياض أبو ساري وأياد غنام من المعهد المالي.

كما تسنى للمجموعة الاستفادة من مظاهر عملية فعملت على تصوير فيلم وشاركت في زيارة إلى مركز استقبال في فندق "فينيسيا" لملاحظة تفاصيل كيفية الاستقبال في هذا المركز.

في النهاية، كان للمعينات في هذه المراكز التعليق التالي: "يجب أن نساعد على إنجاح هذا المشروع الجديد، ونحسن صورة الموظف وخدمة المواطن".

تدريب على اللغة الإنكليزية

يستمر التدريب على اللغة الانكليزية في حلّته الجديدة في قاعات المعهد المالي بالتعاون مع AMIDEAST.

ويعرض المعهد على الموظفين دورتين متخصصتين:

الأولى في التواصل الدولي –International Communication: وهو تدريب خاص بالمشتركين، من مستويات متوسطة ومتقدمة، يهدف إلى تحضيرهم لامتحان تنظمه وزارة التربية في الولايات المتحدة الأميركية يخول الناجحين الحصول على شهادة معترف بها دوليا.

والثانية في المحادثة – Conversational English: تهدف إلى تطور التعبير الشفهي لدى المشتركين المبتدئين. وقد فاق الطلب على حضور هذه الدورة بالذات توقعات المعهد المالي مما اضطره إلى تنظيم دورة إضافية علما أن هذه الدورات اختيارية وتجري مرتين في الأسبوع.

التدريب يعم الإدارات اللبنانية

دورتان في المعلوماتية لمفتشي الأمن العام

أنهى مفتشو الأمن العام دورات تأهيلية في المعلوماتية والطباعة في معهد الكمبيوتر والتعليم الفندقي والتقني سي.أند.إي كولدج في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠١. هذه الدورات التأهيلية تثبت مدى اهتمام الدولة والقيمين في المديرية العامة للأمن العام بمواجهة التحديات في عملية الإصلاح والتحديث وتأمين الشفافية في التعاطي مع المواطن ورفع مستوى الخدمات العامة في المديرية العامة للأمن العام.

وألقى ممثل المدير العام للأمن العام العميد أسعد الطقش كلمة شدد فيها على أهمية التدريب والتأهيل المهني والتقني. وقال: طوال أعوام ثلاثة وضمن منهجية متكاملة، نظمت المديرية العامة للأمن العام برامج الإعداد والتدريب للموظفين العاملين فيها بهدف مواجهة تحديات العصر الذي يتطلب الدقة والسرعة، ومواكبة التقدم العلمي في مجالات المعلوماتية والرقابة والاتصالات، وملئ المراكز الشاغرة من جراء النقص الكبير في العديد. وأضاف: لقد تمكنت المديرية العامة، في فترة قصيرة، من تحقيق الإنجازات الكثيرة في نطاق الإعداد والتدريب ومنها: إعداد ألف مفتش درجة ثانية في دورات تدريبية متخصصة مكثفة بحيث ارتفعت نسبة حاملي الشهادات التقنية والفنية في مختلف المجالات إلى ٣٢ في المائة من عديد الأمن العام وتدريب مئات المفتشين كخبراء محاسبة وسير ومكانيك وتحقيق. بالإضافة إلى متابعة عشرات الضباط والرتباء دورات متخصصة في فرنسا ومصر وسوريا والبرازيل.

وأعلن "إن المديرية العامة تعد نفسها لإصدار جواز سفر يحمل المواصفات العالمية، وتتم قراءته بواسطة الكمبيوتر، بهدف تسهيل حركة المسافرين وضبط عمليات التزوير. وتعمل لذلك على مكننة المحفوظات العامة، وإنشاء معهد للأمن العام، يستأثر التدريب المهني والتقني بالقسم الكبير منه."

حلقات تثقيفية للمفتشين الماليين

افتتحت في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠١ المفتشية العامة المالية سلسلة حلقات تثقيفية في الشؤون المالية والضريبية والاقتصادية للمفتشين الماليين بإدارة وإشراف المفتش العام جرجس غلمية وبرعاية وحضور رئيس هيئة التفتيش المركزي فؤاد هيدموس وعضوي الهيئة المدير العام لإدارة الأبحاث والتوجيه محمود عز الدين والمفتش العام التربوي محمد كاظم مكي.

تستمر هذه السلسة بمعدل حلقتين خلال جلسة واحدة كل أسبوعين حتى ٢٠٠٢/١/٢٤، وتهدف إلى اطلاع المفتشين الماليين على آخر التطورات والمستجدات القانونية والتنظيمية والتقنية، وتبادل الرأي حول المعالجات بغية توحيد منهجية العمل وتوضيح بعض القضايا والمسائل التي تعترض أعمالهم الحالية والتي سيتولونها في المستقبل، مما يساعد على تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد في اتجاه تحسين إيرادات الخزينة وضبط النفقات، وبالتالي الحد من الهدر وتخفيض العجز في الموازنة السنوية للدولة.

دورات تدريب موجهة إلى كبار القياديين الإداريين

أطلقت منذ ١٨-١٩ آب ٢٠٠١ سلسلة ندوات تدريب موجهة إلى كبار القياديين الإداريين، تشكل جزءا من برنامج المساعدة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. تستهدف هذه الدورات موظفي الفئة الأولى في الإدارة اللبنانية، وغايتها إطلاع هؤلاء في قضايا التحديث والتأهيل الإداري. ومن شأن هذه المؤتمرات تمكين هؤلاء الموظفين من صانعي القرار من التركيز على آليات ونتائج تنفيذ الإصلاح الإداري.

ورشة عمل حول سياسات التجارة الخارجية

كذلك في إطار برنامج "المساعدة في إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية"، نظمت وزارة الاقتصاد والتجارة في المعهد المالي ورشة عمل حول تفعيل العمل الإداري وتنسيق جهود كافة الوزارات المعنية بإدارة وتطبيق سياسات التجارة الخارجية، في ١٩ أيلول ٢٠٠١. حضر الورشة ممثلون عن كل من وزارة الاقتصاد والتجارة، الزراعة والصناعة، المالية، المجلس الأعلى للجمارك، والخبراء الأوروبيون المكلفون من قبل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لتقديم الاستشارة حول موضوع دعم قدرات الدولة اللبنانية في مجال السياسات التجارية الخارجية.

جديد وزارة المالية

خطوات لتوحيد تطبيق قوانين الضرائب

بناء على طلب مدير عام المالية العامة الأستاذ ألان بيفاني، تم تشكيل لجنتين لتوحيد تطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب: وهذه خطوة جديدة من شأنها معالجة مشاكل قديمة، مثل التفاوت والتناقض في تطبيق القوانين المتعلقة بالضرائب بين المناطق المختلفة وعدم توفر القرارات والمذكرات التفسيرية لدى عدد كبير من مراقبي الضرائب كما تبين خلال الدورات التدريبية التي حضرها المراقبون في المعهد المالي خاصة خلال العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١.

لهذا السبب، اقترحت إدارة المعهد تجاوز الصعوبات وكل المشاكل العالقة بتكليف مجموعة عمل تجمع القرارات والمذكرات والتعليمات المتعلقة بنصوص القوانين وتدرسها وتعمل على توحيدها وإعادة صياغتها لإلغاء ما يجب إلغاؤه منها وتحديث ما ينبغي تحديثه، فتعمم الأحكام الموحدة على العاملين في وحدات تحقق الضرائب كافة في بيروت والمحافظات للتقيد بها.

يذكر أنه لمزيد من الانتظام والجدية، تقرر أن تقسم مجموعة العمل إلى لجنة عاملة على توحيد تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل تجتمع في المعهد المالي كل نهار اثنين عند الثانية والنصف لمدة ساعة ونصف، ولجنة لتوحيد تطبيق أحكام قانون رسم الطابع المالي تم تحديد موعد اجتماعها كل نهار أربعاء عند الثانية والنصف في المعهد المالي.

لجنة توحيد تطبيق قانون رسم الطابع المالي
قرار١٧٧٧٠/ ٢ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٦

الأعضاء: غازي رمال – إميل ديراني – نبيل حداد – علي الخليل – شادي أبو شقرا

الاجتماع: المعهد المالي – كل نهار أربعاء عند الثانية والنصف، لمدة ساعة ونصف

برنامج العمل: جمع كل المذكرات الصادرة حول رسم الطابع المالي لمناقشتها وتوحيدها ووضعها في متناول الموظفين وتدريبهم على تطبيقها

أسلوب العمل: يتناول المواضيع (par thèmes) للعمل عليها بانتظام

بعض المواضيع المدروسة: رسم الطابع وعقود الإيجارات، المذكرات الصادرة وتعديلها، مشروع مذكرات لرفعها إلى وزير المالية مثل موضوع كتاب العدل...

لجنة توحيد تطبيق قانون ضريبة الدخل
قرار١٧٧٧١/ ٢ تاريخ ٢٠٠١/١٠/٦

الأعضاء: هيام رشواني – ميلاد شكيبان – شربل شدراوي – لؤي الحاج شحادة – أسد الملاح – وليد نويهض – حياة نادر – علي قبلان بيه – إميل ديراني – الياس حداد

الاجتماع: المعهد المالي – كل نهار اثنين عند الثانية والنصف، لمدة ساعة ونصف

برنامج العمل: جمع كل المذكرات الصادرة حول ضريبة الدخل لمناقشتها وتوحيدها ووضعها في متناول الموظفين وتدريبهم على تطبيقها

أسلوب العمل: يتناول القوانين والمواد (par articles) للعمل عليها بانتظام

بعض المواضيع المدروسة: المواد القانونية لضريبة الدخل

قبول تصاريح ضريبة الدخل عن طريق البريد - LIBANPOST

في إطار تبسيط إجراءات المعاملات العائدة إلى المكلفين بضريبة الدخل، أعلنت وزارة المال أن وحداتها المختصة في بيروت والمحافظات باشرت بقبول التصاريح والطلبات والاستدعاءات والاعتراضات المتعلقة بهذه الضريبة بواسطة البريد المضمون مع إشعار بالاستلام، وسيصار إلى معالجتها وفقاً للأصول المعمول بها.

ويعتبر تاريخ إيداع المراسلة بالبريد المضمون مع إشعار بالاستلام هو التاريخ الصحيح الذي على أساسه يبدأ سريان المهل المنصوص عنها في قانون ضريبة الدخل وتعديلاته. ويقتضي الاحتفاظ بإشعار الإيداع، مع التأكيد على تدوين نوع المراسلة المضمونة ورقم الهاتف والفاكس وصندوق البريد، ضمن المعاملة المرسلة. وختم البيان: إن المراسلات الواردة بالبريد العادي لا تلزم الإدارة ولا يترتب عنها أي مفاعيل قانونية.

بقلم الموظفين

أثر التغير في الأسعار على البيانات المالية

لم يطور الإنسان في العلوم الطبية والتكنولوجية والفلكية فحسب، وإنما أولى عناية خاصة للعلوم المالية والمحاسبية، فنالت نصيبها الوافي من التقدم على امتداد عقود من الزمن. ومن أبرز مظاهر هذا التطور في ميدان العلوم المالية ما يلي :

- ظهور عدة منظمات تنظم مهنة المحاسبة وترعاها، وتعنى بإعداد تصاميم وصوغ مبادئ ومعايير وتحديد افتراضات محاسبية، ساعية لتوحيدها وعولمتها.
- محاولات توحيد البيانات المالية وتعريفها وتنظيمها، ووضع أهدافها، ودراسة الخصائص التي يجب أن تتصف بها هذه البيانات والمعلومات المالية.
- صدور دراسات وأبحاث مالية معمقة وموسعة، أدت إلى إغناء وتطوير علم التحليل المالي الذي ساهم إسهاماً بالغاً في صنع القرار الإداري.

أما عملياً، فقد انصب الاهتمام على القوائم المالية، باعتبارها النتيجة النهائية المعلنة، والمنشورة لأي نظام محاسبي، والتي ينبغي أن يجيب على احتياجات مستخدميها عبر تصويرها واقع المنشأة في شكل جداول وقوائم. ونظراً لتنوع هذه الاحتياجات وتزايدها كان لا بد من العمل على تطوير نماذج وصيغ إعداد القوائم المالية بشكل دائم ومستمر أسلوباً ومضموناً. ومنذ السبعينات يتعمق البحث حول الخصائص الكيفية للبيانات المالية، والتي يمكن اختصارها بما يلي :

- إمكانية الاعتماد على البيانات المالية.
- القابلية للتحقق والمقارنة.
- عرض المعلومات بأمانة وعدم تحيز.

وبقي المطلب الأول من الوحدات المالية والمحاسبية في المنظمة، وهو تأمين قاعدة صلبة، تمكن القيمين على الإدارة والمتعاملين معها من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المطلوب. إن المقصود بالقاعدة هو المعلومات والبيانات التي توفرها الوحدات المالية في المشروع. أما الصلابة، فهي موثوقية وحياد وملاءمة تلك المعلومات والبيانات، وإمكانية الاعتماد عليها.

لا شك أن علم المحاسبة قد وصل إلى مستوى متقدم من التطوّر، إلا أنه لم يخل من المشاكل، ولم يصل إلى مستوى المتكامل، فبقيت فيه شوائب وثغرات من أهمها: أنّ المحاسبة في معظم تطبيقاتها تتجاهل آثار التقلبات في الأسعار، وتتعامل مع وحدة النقد كأنها وحدة للكيل أو للوزن أو للمساحة غافلة عن تغيّر القدرة الشرائية لها.

لقد نجح الإنسان في إيجاد النقود وسيلة وأداة تؤدي عدة وظائف، فهي وسيط في المبادلات، ووحدة في القياس وأداة للادخار، إلا أن فرحته بهذا النجاح لم تكتمل؛ إذ بدأت قيمة النقود تتذبذب صعوداً أو هبوطاً متفاوتة مع أسعار السلع والخدمات، وبدأ افتراض ثبات قيمة النقود وتجانسها يضعف شيئاً فشيئاً حتى أمكن القول : "إنّ قيمة كل من الدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي أو أي عملة أخرى في ١٩٩٩/٠١/٠١ على سبيل المثال، لا تساوي من حيث قدرتها الشرائية تلك القيمة التي تكون في ٢٠٠٠/٠١/٠١، أو أي تاريخ آخر".

إنّ مسألة التغيرات في الأسعار مرتبطة بالقدرة الشرائية للنقود وبالتضخم، وبدراسة مستويات الأسعار ومؤشراتها. كما وأنّ دراستها هي دراسة مالية واقتصادية ومحاسبية في آن معاً. بدأ التعرض لها بشكل واضح بعد أزمة الكساد التي حدثت عام ١٩٢٩.

ويبقى للمشكلة أوجه عدة، فهي مشكلة قياس من وجهة نظر اقتصادية، ومشكلة إفصاح من وجهة نظر محاسبية. وقد قيل قديماً : "سلامة الاقتصاد في صحة الحسابات"، إضافة إلى كونها مشكلة إعلامية، باعتبار أن البيانات المالية هي نوع من أنواع الإعلام المالي.

ومع ذلك، ما زلنا نرى في معظم الدول حتى المتطورة منها، أنّ البيانات المالية تعد وتُعرض وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، على افتراض أنّ وحدة النقد ثابتة القيمة، وبالتالي فإنّ هناك تجاهل شبه كلي لمسألة تغيّر القدرة الشرائية للنقد، وتغيّرات الأسعار وآثارها، علماً أنها أصبحت مظهراً مألوفاً في الحياة الاقتصادية. وتأسيساً على هذا الافتراض، افتراض ثبات قيمة العملة، جاءت البيانات المالية مشوهة فاقدة خصائص الشفافية والثقة والحياد والملاءمة. وفي ظل هذه المعطيات ليس من الغريب أن تقوم إحدى الشركات بتوزيع أرباح وهمية تفوق رأس المال، نتيجة قياس الربح في ظل إهمال تعديل البيانات المالية بما يتوافق مع تغيرات الأسعار.

علي شكر
مراقب ضرائب
مالية النبطية

ركن الجمارك

شركات النقل السريع في مطار بيروت الدولي

جراء الأحداث الأليمة التي مرّ بها لبنان والتي أصابت مرفق بريد الدولة الرسمي بالشلل، نشأت الشركات الخاصة التي تتعاطى نقل المراسلات البريدية بين لبنان والخارج تلبية لحاجات المواطنين والمكلفين والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، وقد باشرت هذه الشركات عملها في مطار بيروت الدولي استنادا للترخيص المعطاة لها من قبل وزارة البريد اثر تعديل الفقرة الثالثة من المرسوم الإشتراعي رقم ١٢٦، بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلقة بالحصر البريدي بالمرسوم رقم ٢٩، تاريخ ٢٨ أيار ١٩٨٦ وقد سميت هذه الشركات بشركات البريد السريع او شركات النقل بالمواكبة أو بموجب ساع خاص بحيث صدر عن وزارة البريد عدة قرارات تحدد كيفية عمل هذه الشركات وطريقة استيفاء الرسوم البريدية المتوجبة لحساب هذه الوزارة لقيام هذه الشركات بنقل وتوزيع مواد المراسلات البريدية.

يمثل معظم هذه الشركات شركات عالمية أجنبية عريقة ومتخصصة في مجال النقل السريع وهي مجهزة بشبكة اتصالات متطورة تمكن من تبادل المعلومات إلكترونيا بين كافة فروعها ومراكز تجمعاتها المنتشرة في كافة أنحاء العالم (نظام EDI)، أما الشركات العاملة في مطار بيروت حاليا فهي:

UPS SUNRISE TNT SKYNET DHL ARAMEX FedEx MIDEX

لقد اقتصر عمل هذه الشركات، بادئ الأمر، على نقل مواد المراسلات البريدية وبعض المساطر والعينات التجارية البسيطة والضئيلة القيمة لتشمل مع تطور حركة النقل الجوي ونمو الحركة التجارية كافة أنواع البضائع بغض النظر عن وزنها وقيمتها بحيث تحولت هذه الشركات من شركات للبريد السريع إلى شركات للنقل السريع وأصبحت بين ليلة وضحاها أمرا واقعا وهاما الزم إدارة الجمارك بوضع أسسه وتنظيمه.

وعت إدارة الجمارك اللبنانية كغيرها من إدارات الجمارك في العالم أهمية هذا النوع من النقل والذي يتطلب السرعة في النقل والفرز والتوزيع والتسليم إلا أنها لم تكن مستعدة كغيرها أيضا من هذه الإدارات لإسداء التسهيلات اللازمة لهذا القطاع خوفا فقط من الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين هذه الشركات والشركات التي تتعاطى أعمال النقل الجوي العادي كافة. وفي سبيل ضبط قيود مستوردات هذه الشركات واستيفاء الرسوم الجمركية المتوجبة عنها والحد من إمكانية التهريب، قررت إدارة الجمارك وضع آلية عمل خاصة لهذه الشركات ترمي إلى تخليص مستورداتها تخليصا سريعا وفوريا. وتتلخص آلية الجمارك بتخليص إرساليات هذه الشركات خارج أوقات الدوام الرسمي لقاء استيفاء أجور الأعمال الإضافية عنها على أن تسلم الإرساليات التي تقل قيمتها عن مليون ليرة لبنانية والتي لا تخضع لأية قيود أو تأشيرات إلى الشركة لتوزيعها على أصحاب العلاقة وفقا للعناوين المعطاة من قبلهم فور الانتهاء من معاينة هذه الإرساليات وتحديد رسومها وتصفيتها استنادا للمنافسات التفصيلية المبرزة من قبل الشركة وذلك لقاء كفالة مصرفية ضامنة للرسوم التي يتوجب تأديتها في صندوق جمرك المطار خلال ٣٦ ساعة.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس التعاون الجمركي في بروكسيل كان قد باشر ومنذ العام ١٩٨٦ بالدراسات التي تتعلق بالإجراءات التي يمكن لإدارة الجمارك اعتمادها لهذه الشركات وقد صدر عن منظمة الجمارك العالمية خلال عام ١٩٩٤ توصيات وإرشادات تهدف إلى تخليص هذه الأنواع من الإرساليات تخليصا سريعا وفوريا كما انه خلال شهر نيسان ٢٠٠٠ عينت المنظمة العالمية للجمارك لجنة دعيت لجنة الاتصال للمنظمة العالمية للجمارك والاتحاد البريدي العالمي ومن بين أعضاء هذه اللجنة عضو المجلس الأعلى للجمارك السيد انطوان معوض. ومن مهام هذه اللجنة التنسيق بين إدارات الجمارك واتحاد البريد العالمي لإيجاد السبل اللازمة لتسهيل وتبسيط إجراءات التخليص لهذه الشحنات والبضائع. وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماعها في بروكسيل خلال شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٠ وأصدرت أيضا إرشادات وتوصيات جاءت متطابقة لتلك الصادرة خلال عام ١٩٩٤.

جرى مؤخرا تكليف دائرة الطرود والرزم البريدية بالكشف على إرساليات شركة DHL-SNAS في مبناها الخاص في حرم المطار والذي جرى تشييده من قبلها وعلى نفقتها الخاصة بالإضافة إلى مهام هذه الدائرة الأساسية في المبنى الخاص بشركة LIBANPOST في حرم المطار أيضا. باشرت هذه الدائرة مهامها اعتبارا من ١٥ شباط ٢٠٠١ و بما أن طبيعة العمل في هذه الدائرة تختلف عن غيرها من الدوائر الجمركية ولما كان وضع شركة SNAS-DHL في مبناها في المطار خارج الحرم الجمركي هو وضع جديد ناشئ لم تعهده إدارة الجمارك من قبل، فإن هذه الدائرة تقوم بدراسة هذا الوضع لاقتراح آلية عمل ثابتة

وواضحة يمكن تطبيقها مستقبلا على كافة شركات النقل السريع العاملة في مطار بيروت عند انتقال هذه الشركات من مكاتبها الكائنة في مستودعات الجمارك في المطار إلى أي مكان مناسب آخر ضمن حرم مطار بيروت وإلحاق هذه الدائرة بمصلحة جمارك المطار وضمّها إلى الحرم الجمركي وخاصة بعد ربطها بنظام نجم EXPRESS، وذلك بهدف توحيد أساليب العمل وضبط قيود هذه الشركات بشكل افضل.

إن عصرنا اليوم هو عصر السرعة حيث الوقت هو العامل الأهم. فأساطيل الطائرات الخاصة بهذه الشركات تجوب الفضاء وسياراتها تجوب الشوارع ليلا نهارا والإنسان في سباق مع الزمن. ولا شك أن قطعة تبديل لمصنع متوقف عن الإنتاج أو علبة دواء لمرض عضال أو أية وثيقة تحمل في مضمونها عقد لصفقة تجارية هامة كلها من الإرساليات التي تحمل طابع السرعة لذلك كان على إدارة الجمارك التوفيق بين هذه السرعة المطلوبة وسلامة العمل الجمركي ضمن القوانين والأنظمة النافذة.

أما في ما يختص بشركة LIBANPOST والتي تولت كافة الخدمات البريدية كمشغل (OPERATEUR) لإدارة البريد اللبنانية وفقا لعقد التلزيم المجرى بين هذه الشركة ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المنظم (REGULATEUR)، نشير إلى ان هذه الشركة تعمل وفقا لأحكام اتفاقية البريد العالمية (UPU) والمرسوم الاشتراعي رقم٥٩/١٢٦، وهي بذلك تختلف عن باقي شركات النقل السريع إن من حيث طريقة النقل والأجور المحددة أو المستندات المرافقة للطرود والرزم أو من حيث تحديد أوزان وأحجام هذه الطرود، هذا ومنذ مباشرة عمل هذه الشركة اتخذت إدارة الجمارك عدة خطوات تنظيمية لتفعيل عمل دائرة الطرود والرزم البريدية بعد أن جرى توحيد فرعيها في كل من رياض الصلح والجديدة ضمن مبنى الشركة الخاص وذلك بهدف إعادة الثقة إلى هذا المرفق الحيوي الهام والذي نأمل أن يتخطى صعابه المالية في اقرب وقت.

سمير دانيال
مراقب أول لدائرة الطرود والرزم البريدية

دورات نظام نور الممكن

تجري في الطابق الخامس من المعهد المالي دورات تدريبية مكثفة ومتواصلة مدة كل منها اسبوعان، يحييها فريق من خبراء المركز الآلي الجمركي على رأسهم السيد نديم كنعان، يضم السادة شربل رزق، رامي العريضي وعارف سيف الدين.

التدريب سريع ومكثف إذ يستقبل المدربون كل يوم ثلاثة مجموعات من ٤ إلى ٦ أشخاص يتدربون حوالي ٣ ساعات.

يستهل برنامج تدريب كل مجموعة بتعريف عام بنظام نور، اهدافه وحسناته، يتبعه تدريب على مختلف التطبيقات. وينتظر ان يختتم برنامج التدريب الذي بدأ في ٢٤ ايلول ٢٠٠١ بحفل يرعاه وزير المالية بعد أن يستكمل تدريب اكثر من ٥٠ عميلا جمركيا ومخلص بضائع وغيرهم من العاملين في مجال التبادل التجاري وتخليص البضائع.

الهدف: أن تمر ٥٠٪ من البيانات الجمركية عبر نظام نور قبل نهاية العام ٢٠٠١.

ما هو نور؟

- نور هو نظام نجم متاحا بواسطة الانترنيت.
- نور يمكّن التاجر او مخلص البضائع من استعمال نظام نجم بواسطة الانترنيت أي وببساطة، إدخال ومتابعة سير البيان الجمركي....الكترونيا.
- نور يوفر عناء الانتقال من مكاتب العملاء والشركات الى مراكز الجمارك في المطار والمرفأ.
- نور يحتاج الى كومبيوتر وخط انترنيت يؤمنه العميل، ونظام تشغيل وتدريب تؤمنها وزارة المالية.

نور هو اول معاملة الكترونية في الدولة اللبنانية
(المزيد في العدد المقبل)

مرفأ طرابلس

هو المرفأ الثاني من حيث الأهمية في لبنان بعد مرفأ بيروت، ولذلك يعتبر من المرافق العامة البالغة الأهمية وربما الأهم في ما يتعلق باقتصاد محافظة الشمال، أو هكذا يفترض أن يكون.

أنجز مرفأ طرابلس بصورة نهائية في العام ١٩٦١ حيث تم إنشاؤه على مساحة تقارب المليون متر مربع من الأراضي اللبنانية التي استحصل عليها بعد ردم قسم من الشاطئ والمياه المحاذية له.

اعتبر إنشاء مرفأ طرابلس في حينه إنجازا كبيرا للحركة الاقتصادية في شمال لبنان لا سيما في ما يتعلق بتفريغ وتحميل السفن التي تؤم هذا المرفأ، إذ ان المرفأ القديم لم يكن مجهزا بأرصفة لتلبيض السفن، وبالتالي فقد كان يجري تفريغ البضائع وتحميلها بواسطة مواعين تنقل البضائع المستوردة والمصدرة من والى السفن الراسية قبالة المرفأ.

جهز مرفأ طرابلس بعدد من الأرصفة يبلغ طولها مجتمعة حوالي ٩٠٠م، وكذلك بسبعة عشر عنبرا للخزن العام مساحتها الإجمالية ٢١٧٦٠ م٢ كما ألحقت بالمرفأ منطقة حرة تحتوي على ٥٥ عنبرا منها ٦ عنابر للخزن والباقي للخزن الخاص، ويجري تأجير هذه الأخيرة للتجار وغيرهم بعد موافقة الجمارك.

منذ ما يقارب السنة بدأ العمل بتعميق مرفأ طرابلس، وقد تشارف الأعمال فيه على الانتهاء، وسيكون عمق الممر حوالي ١٣ متر وعمق المياه بمحاذاة الأرصفة حوالي ١١ متر، مما يتيح للسفن الكبيرة الحمولة بتفريغ بضائعها المختلفة على أرصفته، وقد نتج عن هذا العمل ردم مساحة جديدة تقدر بحوالي ٣٥٠ ألف متر مربع سيجري ضمها لاحقا الى المنطقة الحرة.

أهمية مرفأ طرابلس من الناحية الاقتصادية

كما سبق وذكرنا، يعتبر مرفأ طرابلس مرفقا بالغ الأهمية للنشاط الاقتصادي في طرابلس خصوصا في الشمال بصورة عامة. فمن خلاله تستطيع الهيئات الاقتصادية التجارية والصناعية ان تستورد احتياجاتها مباشرة من الخارج كما يمكنها ان تصدر الى الخارج ما تشاء من بضائعها، علما بان حجم التبادل التجاري عبر مرفأ طرابلس لا يزال متواضعا بالنظر الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه البلاد. إلا أن هذا المرفأ، وبعد تعميقه وتأهيله سيكون له شأن كبير في حياة الشمال الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى فان

موقعه يؤهله بصورة كبيرة لاستقبال بضائع الترانزيت، الآتية من الخارج، باتجاه الداخل العربي، ولقد لعب هذا الدور بكثير من الفعالية قبل الحرب، مما انعكس إيجابا وبصورة فعلية على النشاط الاقتصادي في الشمال، ولا تزال الفعاليات الطرابلسية تأمل بعودة هذا الدور الى المرفأ في المستقبل القريب.

الجمارك في مرفأ طرابلس

إن دور إدارة الجمارك، في جميع مرافق لبنان، هو أمر بالغ الأهمية في ما يتعلق بالبضائع المستوردة والمصدرة. فبحسب القوانين المرعية الإجراء، تخضع هذه البضائع كلها للمعاملات الجمركية التي يعتبر تقديمها الى الدوائر المعنية ملزما لأصحاب العلاقة، وبواسطتها تُحصّل الرسوم عن البضائع المستوردة في حال توجبها، وتجدر الإشارة أيضا أن على البضائع المعفاة من الرسوم ليست معفاة من المعاملات الجمركية.

من هنا تصبح التسهيلات التي تمنحها ادارة الجمارك أمرا بالغ الأهمية من تيسير الحركة التجارية والصناعية فتنعكس إيجابا بمختلف مفاصل الوضع الاقتصادي في البلاد. لذلك كان لا بد للحكومة من اتخاذ قرارات جذرية لهذه الغاية، وقد تم هذا الأمر فعليا عبر اعتماد النظام الجمركي المعلوماتي (نجم) في كل من مرفأ بيروت ومطار بيروت الدولي منذ اكثر من ثلاث سنوات؛ فأحدث هذا النظام نقلة نوعية وضعت لبنان في مصاف أهم الدول المتقدمة جمركيا.

بتاريخ الأول من شباط من هذا العام بدأ تنفيذ هذا النظام في جمرك طرابلس، وقد ترافق ذلك مع تطبيق قانون الجمارك الجديد اعتبارا من تاريخ ٢٣ نيسان عام ٢٠٠١ وسبقه ما أعدته الإدارة

من دورات تدريبية للموظفين لاعدادهم وتمكينهم من العمل بمقتضى هذا النظام ومما لا شك فيه، أننا في الشمال قد استفدنا من التجربة الرائدة التي سبق أن نفذت في بيروت.

لقد تفاجئنا جميعا بالنتائج التي تحققت من خلال نظام نجم ومن التسهيلات المقدمة فعليا لأصحاب العلاقة، ومن هنا يمكن القول إن العمل الجمركي قد تغير بصورة جذرية، كما يمكننا التأكيد أن مرفأ طرابلس، وبعد انتهاء أعمال التعميق فيه، ومن خلال النشاط الجمركي الحالي سيكون على أتم الاستعداد لاستقبال البضائع بمختلف كمياتها وأجناسها، أكانت هذه البضائع مستوردة باسم لبنان، أو لعبوره تحت وضع الترانزيت الى الأقطار المجاورة، وبالتالي منح كل التسهيلات الممكنة التي أقرتها إدارة الجمارك وجرى تثبيتها من خلال القانون الجديد.

١٩٩٦ إنجاز مرفأ طرابلس
٢٠٠١/٢/١: تنفيذ نظام نجم في جمرك طرابلس
٢٣ نيسان ٢٠٠١: تطبيق قانون الجمارك الجديد
... نحو مرفأ أكثر حداثة وازدهار، أساسي لاقتصاد الشمال

يبقى أن نشير الى أن الهيئات الاقتصادية في الشمال تعلق أهمية كبرى على مرفأ طرابلس، ونحن نعتقد أن له دورا فاعلا بهذا الخصوص لا سيما في ما يتعلق بالإصرار على اعتماد هذا المرفأ في مجالي الاستيراد والترانزيت، كما أننا على يقين بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد سيجعل من هذا المرفأ، وفي ظل الإجراءات الجمركية الجديدة التي تحدثنا عنها، مرفقا مزدهرا يستفيد منه الجميع.

نقولا الضيعة
رئيس إقليم جمارك طرابلس

إدارة الجمارك تنظم ورشتي عمل في المعهد المالي

حول القيمة الجمركية على ضوء اتفاقية الغات والنظام الجمركي المنسق

إن التدريب على مفهوم القيمة الجمركية على ضوء اتفاقية الغات والنظام الجمركي المنسق، هو من اولويات ادارات الجمارك في العالم لا سيما في المنطقة العربية، خاصة وأن عدد من الدول قد انضم أو يستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كلبنان والمملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان المجاورة. وفي إطار الجهود التي يبذلها لبنان لتحديث إدارة الجمارك وبهدف تشجيع التبادل بين البلدان العربية وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية، جرت في المعهد المالي من الفترة الممتدة من ٢٧ آب إلى ٣١ آب ومن ٣ أيلول الى ٦ أيلول ٢٠٠١ ورشتا عمل تضمنت الأولى منهما مقدمة عامة عن النظام المنسق ومواضيع اقسام التعرفة الجمركية وفقاً للنظام المنسق وقواعد التطبيق الجمركي بحسب النظام المنسق.

جرت هذه الورشة بحضور ٢٨ شخصاً من ٦ بلدان بالإضافة الى لبنان (الأردن، الكويت، السعودية، اليمن، الإمارات، فلسطين) تحت إشراف المدربين:

- موسى هزيمة :مراقب لدائرة التدقيق والتحري عن القيمة ورئيس اللجنة الفرعية للتعرفة المنبثقة عن المجلس الإقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية.
- سليم ناصيف : مراقب اول في دائرة البحث عن التهريب.
- أديب المتنني : مراقب اول لدائرة الإستيراد والتصدير وعضو لجنة التعرفة لدى المجلس الأعلى للجمارك .

أما ورشة العمل الثانية (٣-٦ ايلول) فقد جرت تحت عنوان "القيمة الجمركية على ضوء اتفاقية الغات" بحضور ٢٤ مشترك من ٨ دول عربية بالإضافة الى لبنان (الأردن، البحرين، الكويت، السعودية، اليمن، الإمارات، فلسطين، تونس) وتحت إشراف المدربين حسن غصن وسليم ناصيف.

ينظم عمل النظام المنسق اتفاقية دولية تمت في مدينة بروكسيل في العام ١٩٨٣ لتصنيف وتبويب السلع، وذلك رغبة في تسهيل التجارة الدولية وخفض التكاليف الناجمة عن إعادة وصف وتبنيد وترميز السلع عند انتقالها من نظام تبنيد إلى نظام آخر لعملية التبادل التجاري الدولي ورغبة منها في تسهيل وتوحيد المستندات التجارية وإرسال المعلومات.

ركن المساحة و الشؤون العقارية

علم الجودزة يتطور، كذلك علم المساحة

في إطلالة على المستجدات في علم المساحة والأنظمة الإلكترونية الخاصة بهذا المجال العلمي وبالتعاون مع المدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا التابعة للجامعة اللبنانية، نظم المعهد المالي ومشروع مكننة وتطوير خرائط المساحة في مديرية المساحة والشؤون العقارية ورشة عمل على مدى يومين جالت على التطورات العلمية في هذا المجال المتخصص في عمل وزارة المال تحت عنوان: "علم الجودزة يتطور، كذلك علم المساحة".

افتتح وزير المال الأستاذ فؤاد السنيورة الحلقة الاولى وعنوانها "من علم الجودزة الارضية إلى علم الجودزة الفضائية"، مؤكداً على أهمية ورش العمل التي تعرض لمواضيع من هذا النوع وتساهم في نشر النوعية على استعمال أحدث التقنيات المستخدمة في هذه المجالات، ومنوّهاً بمشاريع المكننة والتطوير التي تقوم بها وزارة المال لاسيما مشروع مكننة وتطوير السجل العقاري والمساحة.

شدد الوزير السنيورة على أن عنصر الأساس في ثورة التكنولوجيا هو العنصر البشري الفاعل في انتاج اقتصاد معرفي، ممهداً لكلمة السيد كريستوف برودوم، المدير التنفيذي للمدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا الذي قام بتعريف الحضور بدور هذه المدرسة في تطوير الكادر البشري وما تتيحه من مجالات تخصص وشهادات.

بعدها كانت مداخلة للسيد محمد علّوش، وهو مهندس مدني جغرافي وأستاذ محاضر في المدرسة العليا للهندسة والطوبوغرافيا، حول علم الجودزة معرفاً بعناصر من أنظمة الإحداثيات وأنواع القياس وتقنيات التموضع ومفهوم الدقة. كما عرض لتفاصيل الجودزة الفضائية وتحدث بالتفصيل عن نظام التموضع الكلي وتغير نظام الإحداثيات متطرّقا إلى طرق التحويل وبعض التطبيقات العلمية.

في اليوم الثاني، قام المهندس حسام علي حسن بعرض تفصيلي بعنوان "من المساحة الورقية إلى المساحة الرقمية"، تمحور حول مشروع مكننة دوائر المساحة في وزارة المالية حيث عرّف الحضور بالنظام الجديد الممكن الذي تعمل الوزارة على إدخاله منذ سنة ١٩٩٥. قدّم العرض إيضاحات وأجاب على الأسئلة التي طرحها الموظفون والحضور وأبرزهم من خبراء المساحة وأعضاء النقابات حول المشروع وفصّل كيفية العمل بالنظام الجديد، مشددا على دور المكننة وحدود التطبيقات المعلوماتية. كما طرح نقاشاً حول أساليب العمل الجديدة، مشيرا إلى دور التغييرات على الصعيد القانوني والتنظيمي والاداري. استندت الحلقة إلى عرض لفيلم وثائقي وعرض تقديمي power point presentation كما تخللها عرض حي لمثل تطبيقي في كيفية استعمال البرنامج الجديد. اختتمت الحلقة بنقاش حضره معالي وزير المالية.

ما هو علم الجودزة؟

علم يتعلق بالاحداثيات وأنواع القياس وتقنيات التموضع والدقة في عمليات المسح العقاري والطوبوغرافي

حياة الوزارة

زفاف

السيد وائل عصام المكحّل –مديرية الصرفيات– على الآنسة حياة عبد الرحمن القيسي –مديرية الصرفيات.

ولادة وميلاد

- رزقت السيدة غادة خليفة (المركز الآلي – مديرية الواردات) مولودا أسمته شكيب.
- رزقت السيدة ريمان السيد (المركز الآلي – مديرية الواردات) مولودا أسمته محمد خير.

- احتفلت الطفلة ميليسا أحمد الصياح، إبنة رسيمة كتعان – مديرية الصرفيات– بعيد ميلادها الأول.

- احتفلت الطفلة ريم دمشقي، إبنة وفاء أبو مرعي –مديرية الصرفيات– بعيد ميلادها الأول.

- احتفلت الطفلة نادين وليد شرف الدين، إبنة رضى القيسي– مديرية الصرفيات– بعيد ميلادها الأول.

"على قبال المئة"

دراسات

حاز السيد حسن حمدان على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة اللبنانية الأمريكية – LAU ألف مبروك.

وداع

- ودع الأستاذ ماريو منصور زملاءه من وزارة المالية قبل سفره إلى كندا، في حفل نظم على شرفه تاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠١.

من المعهد المالي

- التحقت الآنستان كاتيا أشقر ودانيا سنو منذ أيلول ٢٠٠١ بفريق عمل المعهد المالي الذي يرحب بهما متمنيا لهما حظا سعيدا.
- التحقت الآنسة رومي يونس بفريق عمل المعهد المالي لفترة زمنية محدودة وذلك لتأدية تدرّجا.

- فريق المعهد المالي في نزهة غداء – ٢٠٠١/١٠/٥

مؤتمر

- شارك مدير عام المالية العامة الأستاذ ألان بيفاني ومديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض البساط في أعمال المؤتمر التاسع لوظائف الخزينة والمحاسبة العمومية في نيس– فرنسا (١٦ إلى ١٩ تشرين الأول ٢٠٠١) حيث قدما مداخلة حول جهود تحديث الإدارة المالية لا سيما من خلال التدريب. وكانت مناسبة لعرض فيلم وثائقي عن إنشاء المعهد وتطور نشاطاته.

زيارة الى وزارة المال الفرنسية

قامت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض البساط بزيارة وزارة المال والاقتصاد والصناعة الفرنسية في باريس وبرفقتها مسؤولة العلاقات الخارجية في المعهد السيدة رولا درويش في الفترة من ٢٢ تشرين الأول حتى ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠١. كان الهدف من هذه الزيارة درس موازنة المعهد المالي التي يتولى الاتحاد الأوروبي ووكالة تنمية تبادل التكنولوجيات الاقتصادية والمالية - ADETEF تمويل قسما منها، وتقديم التقارير والتخطيط للفترة المستقبلة بهذا الخصوص. كما كانت فرصة لتحضير برنامج التبادل والبحث في إمكانيات التعاون للعام ٢٠٠٢.

دورة في صندوق النقد العربي – أبو ظبي

شاركت رئيسة دائرة المحاسبة السيدة سهير أبي ملحم والمراقب السيد شربل شدراوي من مديرية الواردات، دائرة ضريبة الدخل، في دورة نظمها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي في أبو ظبي تحت عنوان "إحصاءات الحسابات القومية" ضمن البرنامج التدريبي الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي، خلال الفترة الممتدة من ٧ ولغاية ١٨ تشرين الأول ٢٠٠١. وقد توجهت الدورة إلى الفنيين العاملين في مجال إعداد الحسابات القومية واستخدامها وذلك لتعريفهم بالهيكل العام لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٣، وبالمفاهيم والمصطلحات الجديدة المتعلقة به.

المكتبة المالية

Monetary Fund - Washington : International Monetary Fund, 2001

*World economic outlook may 2001 : fiscal policy and macroeconomic stability International Monetary Fund - Washington : International Monetary Fund, 2001

*Survey of economic and social developments in the ESCWA region 2000-2001 / ESCWA, 2001

* الموازنة والتنمية الاجتماعية في لبنان – بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، ٢٠٠٠. ١١٨ ص.

* الرواتب والتعويضات في القطاع العام / الدولية للمعلومات – بيروت : الدولية للمعلومات، ٢٠٠١. ٩٣ ص.

* مجموعة الموازنة العامة : بين الدستور والمواقع، المناقشات في الذاكرة (١٩٢٠–٢٠٠١) / عدنان محسن ضاهر– بيروت : عدنان محسن ضاهر، ٢٠٠١. ٢٠ مجلد، ١٢٨٩١ ص.

* الفرصة الضائعة / جورج قرم – بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١. ٤٣٠ ص.

* تمويل الأعمال والإدارة المالية / المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١. ٢٩٧ص.

* ممارسة المحاسبة المالية المتقدمة / المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١. ٣٤٧ ص.

* المبادئ الأساسية للتدقيق / المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠١. ٣٥٥ ص.

Nouveaux arrivages

Spécial TVA:

*La TVA à l'Heure Européenne / LITEC, Jean-Jacques Philippe (ancien élève de l'ENA)

* Law of Value Added Tax / Jim Somers and Breen Cassidy - The Institute of Taxation in Ireland, 2001 edition, 2082 p.

*Politique économique 2001: rapport économique, social et fiancier du gouvernement / Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie - Paris : Economica, 2000

*International capital markets : developments, prospects and key policy issues / Donald Mathieson - Washington : International Monetary Fund, 2001

*International financial statisitcs / International Monetary Fund - Washington : International Monetary Fund, 2001

*International financial statistics yearbook International

نشرة صادرة عن: المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٤٨
٤٢٥١٤٩
فاكس: ٤٢٦٨٦٠
تحرير: هلا قمبريس
مراجعة النص: وليد الزين
إشراف: لمياء المبيّض البساط
تصوير: أحمد حصري، Int'l pictures ، وغيرهم
تنفيذ وإخراج: JAMIS
شارك في تحرير وتنقيح النصوص: إميل ديراني، علي شكر، سمير دنيال، نقولا الضيعة، شادي أبو شقرا، ميشلا رزق، كاتيا أسّقر وفريق العمل في المعهد المالي

Un nouveau service à la Bibliothèque des Finances:

Le service d'information par courrier électronique

La Bibliothèque des Finances met à la disposition de sa clientèle, via e-mail, les dernières nouvelles dans le domaine des finances et de l'économie, ainsi que des articles relatifs aux activités de l'Institut des Finances.
De même, les contacts seront régulièrement tenus au courant des derniers arrivages de la Bibliothèque des Finances par courrier électronique.
La Bibliothèque des Finances reste ouverte à toute suggestion et commentaire et annonce être prête à ajouter à sa liste de correspondance toute personne désirant y figurer.

La Bibliothèque des Finances - Tel : 01-426 177

خدمات المكتبة الجديدة عبر البريد الالكتروني

في إطار الجهود التي تبذلها لتحسين خدماتها، تضع المكتبة المالية في متناول من يهمه الأمر عبر البريد الإلكتروني آخر الأخبار في مجال الاقتصاد والمالية والمقالات المتعلقة بنشاطات المعهد المالي، كما سوف تطلع الجمهور على جديد المكتبة من كتب بشكل منتظم.
ترحب المكتبة المالية بتعليقاتكم واقتراحاتكم وتبقى على استعداد لإضافة الأشخاص الراغبين أن ترد أسماؤهم على لائحة المراسلين.

(المكتبة المالية – هاتف: ٤٢٦١٧٧)

كلمة شكر

قد تسمع الكثير عن المعهد المالي وعن مكتبته المالية.
تتساءل ما هما.
ماذا يقدمان لك.
وما دورهما في الحياة المهنية وخاصة المالية.
فتبقى في حيرة من أمرك حتى تقصد المعهد وتختبر التدريب المهني فيه. تتجول في أقسامه حتى تصل إلى الطابق الرابع وتزور المكتبة المالية التي ومن دون شك تروي ظمأ كل متعطش للغوص في القضايا المالية والاقتصادية والقانونية لما تحويه من مراجع قيمة في هذه الميادين، ومن صحف ومجلات محلية وعالمية تبقينا على اطلاع دائم بكل ما يحدث في العالم. زد على ذلك أجهزة الكمبيوتر التي تؤمن الإطلاع المجاني على شبكة الإنترنت.
فإننا إذ نشيد بهذا المعهد وبالمكتبة المالية وبالقيمين عليهم، نتمنى لهم التقدم والرقي.

وسام نهرا
الدفعة الأولى من المعينين الجدد– ٢٠٠١

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9 Fax : 01-426860
Réalisation : Hala Kambris
Révision du texte arabe : Walid El Zein
Supervision : Lamia El Moubayed Bissat
Photographe : Ahmad Hossari, Int'l Pictures et autres
Création et mise en page: **JAMIS** design studio Tel/fax : 01 334337 gsm: 03 902168
Ont participé à la rédaction et la révision : Emile Dirani, Ali Chocr, Samir Daniel, Nicolas El Day'a, Chadi Abou Chacra, Michella Rizk, Katia Achkar et toute l'équipe de l'IDF

INSTITUT des FINANCES
5 anniversaire

"إن وزارة المالية أسرة كبيرة يشرفنا أن نكون في خدمتها وفي خدمة رؤيتها للتطوير والتحديث".

مديرة المعهد الحالي
السيدة لمياء الصيداني الشماط

"نحن نحتفل اليوم بدوام مؤسسة إدارة تعبير عن الزمن، ولهذا أسر بمعاينة الصعوبة في أي إدارة في العالم".

المدير السابق للمعهد المالي
السيد جان فرنسوا بيجون

"حقق المعهد المالي تقدماً ملحوظاً في مجالات التدريب التقني واستقبال الموظفين الجدد وتدريبهم والتبادل مع المراكز الإقليمية والدولية والتواصل داخل الوزارة وخارجها".

مدير فرنسا في لبنان
السيد فيليب لوكورتييه

"نهنئكم على الإنجازات المحققة ونتمنى لكم التوفيق في المراحل المقبلة. ونحن متأكدون من أن المعهد الحاضر للمعهد المالي – هذا المعهد الذي نعتبره من أهم ثمرات التعاون بين لبنان وفرنسا – سيكون احتفالاً بمزيد من الإنجازات".

نائب رئيس وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والمالية
ADETEF - السيد بيار رولان

"إن وعينا لأهمية العنصر البشري في الإدارة الفاعلة والرشيقة والدور الأساس للعناصر القيادية في تعزيز الإنتاجية وتطوير الأداء وجعل الخدمة العامة الهدف المركزي للعمل العام دفعنا إلى إنشاء وتعزيز قدرات هذا المعهد".

وزير المال
الأستاذ فؤاد السنيورة

احتفل المعهد المالي يوم الخميس الواقع فيه ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠١بمرور خمس سنوات على إنشائه.

"وها هو المعهد اليوم، بعد خمس سنوات من الحركة الدائمة، يعطي الثمار المرجوة ويضطلع بدور هام على صعيد التدريب والتأهيل والتواصل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويسهم في انفتاح وزارة المالية على العالم ومعارفه".

لقد شاء المعهد المالي أن يجعل من المناسبة حدثا يشارك من خلاله الجميع تاريخه وخبرته في مجال تطوير قدرات العاملين في وزارة المالية، مشددا على دوره كعنصر تغيير في الوزارة وكمثال يحتذى به في الإدارات اللبنانية كافة.

بهجة الاحتفال

لذلك، كانت الاحتفال ذو جوانب مختلفة، وكانت الدعوات إليه عامة وخاصة. وكان في استقبال الحضور شباب الوزارة وشاباتها رحبوا بسفراء الدول الصديقة وممثلي المؤسسات الدولية والنواب والوزراء، وعدد كبير من كبار موظفي القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والصحافة. وقام فريق الموظفين الشباب بتعريف الضيوف على مختلف نشاطات المعهد من خلال جولة على المعرض التذكاري، كما تم شرح تاريخ إنشاء المعهد وتطور نشاطاته.

كذلك وزعوا عليهم كتيب خاص بالمناسبة وهدايا تذكارية.
وقد لفت الحضور لوحة خاصة بإحصاءات الجيل الشاب في وزارة المال وإحصاءات التدريب والإحصاءات الخاصة بالمكتبة المالية.

وفيما كانت الدعوات بانتظار راعيي الحفل سعادة سفير فرنسا في لبنان السيد فيليب لوكورتييه ووزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، كانت شاشة القاعة تعرض صورا عن حياة المعهد اليومية منذ تأسيسه.

بالمناسبة...

كلمة الترحيب كانت لمديرة المعهد المالي السيدة لمياء البيطار البساط توجهت فيها بالشكر "لأصحاب الأيادي البيضاء" ممن ساهموا بإنشاء المعهد وتمويله وتطويره وخصت بالذكر وزير الاقتصاد والتجارة الخالي الدكتور باسل فليحان وممثل الاتحاد الأوروبي. كما شكرت ورحبت بالمدير السابق للمعهد السيد جان فرانسوا بيجوت الذي كانت له كلمة قصيرة "بالعربية".

بعد ذلك، عرض فيلم وثائقي مدته ٨ دقائق عن المعهد وانجازاته خلال السنوات الخمس الماضية شاهده الحضور باهتمام. وتلا العرض كلمة نائب رئيس وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والمالية – ADETEF، السيد بيار روات، ممثلا رئيس ال ADETEF، السيد بيار إيف كوميه الذي منعته ظروف عائلية طارئة من الحضور إلى لبنان. ثم كلمة سعادة سفير فرنسا في لبنان السيد فيليب لوكورتييه الذي نوه بنجاح المعهد وهنأ فريق العمل على جهوده في إنجاح هذا التعاون بين لبنان وفرنسا. وأخيرا كانت كلمة وزيرة لمعالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة عبر فيها عن فرحته بهذا اللقاء "لأننا قطعنا شوطا في "تحقيق الحلم" واستطاع المعهد "إحداث نقلة نوعية داخل وزارة المالية".

وكان ختام الحفل مسكه إذ في جو من البهجة والحبور أزاح سعادة سفير

فرنسا ووزير المالية الستارة عن لوحة تذكارية زينت مدخل المعهد المالي.

أما المعرض الذي حفل بفني وسائل التصميم الغرافيكي والمستندات المكتوبة والمرئية المسموعة، فقد استمر حتى يوم السبت الواقع فيه ٢٠٠١/١٢/١.

في المساء.....

لم ينته الإحتفال عند الساعة الثالثة من بعد الظهر كما أعلنه البرنامج. فقد كان لسفير فرنسا في لبنان لفتة كريمة إذ دعا الحضور لحفل تكريم في دارته في قصر الصنوبر.

وفي جو ودي وحميم، احتفل الحضور مجددا بقطع قالب الحلوى وجرى تبادل الانخاب والتهاني.

لكل يوم يحتفل فيه بنجاح هو ثمرة جهد وتعب وكد. يوم الخميس في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠١ كان يوم المعهد. فشكرا لكل من حضر وشارك وساهد وسعد.

هل تعرف؟

- أن المعهد المالي أنشئ في ٢٤ أيلول ١٩٩٦ بمبادرة من وزير الدولة للشؤون المالية آنذاك الأستاذ فؤاد السنيورة، وبمساندة مالية وتقنية من الحكومة الفرنسية، وذلك ضمن بروتوكول التعاون الثنائي الفرنسي الذي وقعه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في بيروت في نيسان ١٩٩٦.
- أن فرنسا قد دعمت إنشاء المعهد من خلال وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والمالية - ADETEF التابعة لوزارة المالية الفرنسية وأن مجموع مساهمتها حتى اليوم قد بلغ عشرة ملايين فرنك فرنسي.
- أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم في تمويل نشاطات المعهد خلال السنتين الأخيرتين بمنحة قدرها ٤٢٥ ألف يورو.
- أن وزارة المالية تخصص مساهمة سنوية للمعهد المالي من موازنتها.
- أن نجاح المعهد قد حمل الدول المانحة على حث وزارة المالية لإيجاد وضع مؤسساتي للمعهد مع ضرورة مراعاة مرونة أنظمة عمله التي ضمنت هذا النجاح.

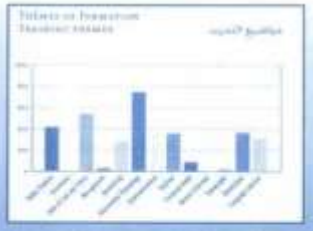

لمحة تاريخية...

- ٢٤ أبريل ١٩٩٦: افتتاح المعهد المالي
- حزيران ١٩٩٧: صدور أول عدد من حديث المالية
- ٦ كانون الأول ١٩٩٧: فتحت المكتبة المالية أبوابها للجمهور
- حزيران ١٩٩٨: أول تسليم شهادات من المعهد في قصر الأونيسكو
- آب ١٩٩٩: إتفاقية تويبل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٤٢٥٠٠٠ يورو لمدة سنتين
- تموز ١٩٩٩: اللقاء الأول للجان التطوير المشتركة بين القطاعين الخاص والعام
- ٤ تموز ٢٠٠٠: حفل التعريف بالمدير العام الجديد للمالية العامة وتقديم النتائج الأولية للمقابلات السنوية (إدارة موارد بشرية)
- ١٨ آب ٢٠٠٠: استقبال المحيين الجدد في وزارة المالية
- ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠: تقارير شبابي في المعهد المالي
- ٣٠ أيار ٢٠٠١: الرؤية والتعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية
- ٢٧ تموز ٢٠٠١: استقبال الدفعة الأولى من المحيين الجدد ٢٠٠١ في وزارة المالية
- ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠١: الاحتفال بمرور خمس سنوات على تأسيس المعهد المالي

زملاء لنا تخصصهم بكلمة شكر

- هادي أبو فخرا ■ شربل شدراوي ■ حسن حمدان ■ رنا دكروب ■ غرنا معنا
- ربيع فرحات ■ جميل حجار ■ وسام نعرا ■ أنيسة مطانيوس ■ كرمى بيتر ■ رانيا كير

ساهموا معنا في تحضير الخلل

- One-Off (تصميم الكتيب)
- Decoplan (تصميم وتنفيذ البرامج)
- Toy-Market trading (تنفيذ لعبة الفصل)
- Born Interactive (تصميم الموقع)
- بلال دمشقية (تصميم وتنفيذ القرص المدمج)
- أماني أبو علوان وفريدي إفرام (مونتاج)
- توني سويدي (تصوير فيديو)
- نبيل منذر (تصوير فوتوغرافي)
- روجيه مكرزل (تصوير الفريق والمكتبة)
- الما غوشار (مراجعة النص الفرنسي)
- شعبات عكش (مراجعة النص الإنكليزي)
- الهيات سليم (مراجعة النص العربي)

ترجمة فورية

- لينا منعم ■ دنيال معوض ■ هدى عايدة

شكر خاص

- روسي يونس ■ ديبا الكردي

Hadith El malia
حديث المالية
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 12 - Décembre 2001

Sommaire

Editorial du Ministre

Formation
*Nouvelles Recrues 2001
*Préparation à la TVA
*L'équipe chargée aux bureaux d'information
*Formations d'Anglais
*La Formation gagne l'administration libanaise

Nouvelles du Ministère
*Uniformisation de l'application des lois relatives aux impôts
*Déclarer, c'est facile avec LIBANPOST

Par les fonctionnaires
*L'impact de la fluctuation des prix sur les déclarations financières

Douanes
*Les compagnies de transport rapide à l'aéroport de Beyrouth
*Formation au Système Informatisé NOUR
*Le port de Tripoli
*Deux ateliers de la Direction des Douanes à l'IDF

Cadastre et Affaires foncières
*Séminaire: "La Géodésie évolue...le Cadastre aussi"

Vie du Ministère
*Mariage, naissance, fiançailles etc.
*Dans le prochain numéro de Hadith El Malia (N.13)

Bibliothèque
*Nouveaux arrivages
*Service d'information par courrier électronique

avec le soutien de

SGBL
SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN

Message aux jeunes fonctionnaires

Dans l'ère de modernisation que nous vivons, les Nations se trouvent contraintes de prendre conscience du grand nombre de défis auxquelles elles doivent faire face. Plus d'efforts sont dûment fournis, les potentiels et les compétences développés.
Après la guerre féroce que nous avons subie, et dans un contexte de tension générale et de changements survenant à tous les niveaux, internationalement et régionalement, sur le plan économique aussi bien que du point de vue sécurité et politique, nous, libanais, devrions être les premiers à prendre l'initiative de faire face à tous ces défis, à travers des réformes de tous les secteurs actifs et les centres de production, ce qui ferait revivre tout le pays. Nous devrions également appliquer rapidement les projets de modernisation, en commençant par le facteur clef dans la reconstruction, qui n'est autre que la jeunesse, sur qui repose l'espoir que nous portons pour ce redressement, et qui est capable de diffuser un nouvel esprit de persévérance et de communiquer son refus de la réalité et sa lutte pour des solutions pour relever le pays et pour un avenir meilleur.

Une force de l'intérieur

Je vous ai déjà évoqué, lors de notre rencontre à l'Institut des Finances, nos attentes des fonctionnaires et la qualité de l'administration rêvée par les citoyens, basée sur les compétences et l'efficacité, le travail de groupe, une plus grande productivité et une modernisation permanente.
Notre conception de l'administration publique est qu'elle existe pour le service du public et le développement; elle a pour rôle de suivre les changements et de faire face aux concurrences régionales et internationales, ainsi que d'assurer les planifications nécessaires.
La réforme que nous entreprenons, que ce soit du côté de la Direction Générale des Finances ou des formalités douanières, de la réduction de leur coût et de leur adaptation aux systèmes et aux normes internationales ou encore dans la Direction des Affaires Foncières et du Cadastre, et autres en cours, est parfaitement conforme à cette conception.

Cette réforme ne se limite pas à la modernisation de textes de lois, comme pour les cas du code des douanes et de leur mode de fonctionnement, et la loi du budget et de la comptabilité nationale, de la Direction Générale des Finances, du Cadastre et autres. Elle ne se fait pas non plus à travers les programmes informatiques avancés, aussi importants soient-ils dans les bases du travailadministratif moderne. La réforme se fait avant tout par le

développement de l'institution basée sur l'élément humain à travers la recherche d'une force intérieure que représente la formation continue pour le développement des potentiels et les capacités professionnelles, noyau d'un vrai changement commençant de l'intérieur.

Stratégie du noyau

Dans notre approche de développement du ministère des Finances, de ses services et sa relation avec les citoyens, nous avons donc adopté la stratégie du noyau, qui s'étend et se développe à travers de petites réformes secondaires, pouvant devenir des exemples à suivre. C'est pour cette raison que nous avons misé dès le commencement sur la jeunesse, et sur la formation continue à travers l'Institut des Finances désormais devenu le noyau du développement des capacités et du développement au ministère des Finances.
Cette approche rencontre un succès quand nous voyons des responsables / leaders motivés par l'esprit de service public, qui s'efforcent d'assurer un meilleur avenir à leur pays et à son administration - et je ne signifie pas par responsable les personnes de catégories hiérarchiquement supérieures, mais je désigne toute personne capable de créer parmi le groupe une sorte d'inspiration et une motivation pour le travail.
Les conditions par lesquelles nous sommes déjà passés et nous passons actuellement nous prouvent que la réforme, la modernisation et le changement qui parfois semblaient difficiles ou même impossibles ne le sont pourtant pas quand nous y croyons fermement et que nous nous efforçons d'y parvenir à travers un groupe de personnes caractérisées par le leadership capable de diffuser l'esprit de groupe et le haut professionnalisme nécessaires à la fonction publique, pour l'éloigner de toute autre notion.

L'administration est l'avenir du pays

Il n'est nul doute que les administrations libanaises vont faire face à davantage de pressions pour répondre aux besoins croissants du pays et des citoyens, plus vite et au moindre coût, tout en respectant les citoyens et l'égalité entre eux. Ces administrations devront également faire face à des pressions des institutions internationales, des investisseurs et des institutions créancières afin d'améliorer leur rendement et de réduire leurs coûts.
En effet, au cours des années prochaines, le Liban va s'engager dans des réformes vers un système fiscal moderne apte à assurer davantage de revenus au Trésor Public sans paralyser l'économie du pays et les initiatives du secteur privé. De même, le pays va progressivement s'orienter vers une réforme budgétaire basée sur des budgets-programmes et par le biais desquels toute administration justifie ses coûts sur la base des objectifs à atteindre et services à rendre.

L'Etat ne pourra désormais pas remettre à plus tard le problème de la création d'une administration moderne ou ignorer cette question. L'administration est l'appareil exécutif du système et de la politique du pays; en réglant les affaires des libanais, elle est gérante de leurs intérêts et garante de leur honneur et de leur avenir.
Nous ne pourrons développer une citoyenneté fiscale et une gestion des biens publics correcte sans une poussée représentée par une administration efficace. La gestion des biens publics n'est pas la responsabilité du ministère des Finances à lui seul ; elle incombe à toutes les administrations chargées de la collecte des fonds publics et aux citoyens responsables du paiement des taxes et des impôts.

L'âge n'est pas le seul critère

Le ministère des Finances a pu depuis 1995 recruter plus de 440 jeunes fonctionnaires compétents, qui ont réussi le concours de la Fonction Publique en 1995, 1997, 1999, 2000 et 2001. La compétence de ces éléments a été leur seul atout pour réussir ; certains n'ont pas réussi à répondre aux attentes, voire au rêve des gens, alors que d'autres sont en train de se battre silencieusement, avec courage et persévérance. Ces derniers forment aujourd'hui le noyau de l'avenir.
Vous travaillez aujourd'hui en tant que stagiaires, et par ce titre, vous portez les espoirs des gens en chacun de vous. Nous espérons que vous choisirez de vous joindre à l'équipe génératrice d'un esprit de modernisation, capable de gérer la modernité et de rester à sa hauteur.

Aujourd'hui, toute l'administration a grand besoin de dirigeants jeunes, mais l'âge à lui seul n'est pas le critère déterminant si une administration est jeune ou vieille; la mentalité et la bonne volonté de la jeunesse sont ce qui compte.
Notre insistance sur l'importance du rôle de la jeunesse dans les administrations publiques en général et au ministère des Finances en particulier n'est qu'un effort du ministère des Finances de porter son expérience aux autres administrations, pour souligner que la reconstruction de l'administration publique commence par la formation de dirigeants jouissant de compétences et de créativité professionnelles, ayant pour tout souci le service de l'intérêt public et l'avenir.
L'Institut des Finances que nous veillons à promouvoir et développer est l'institution accueillante pour cette élite de jeunes, qui travaille à leur formation professionnelle et leur préparation aux responsabilités de leadership dans l'administration, dans le but de préparer des jeunes qui assurent l'avenir, leur avenir, et celui de leur pays.

Les jeunes fonctionnaires...

...à l'institut

Hadith El malia

Nouvelles recrues 2001

Dans le cadre de ses efforts visant à introduire la TVA au début de l'an prochain et à se doter d'un personnel jeune et capable de s'adapter aux changements, le ministère des Finances a organisé, par le biais du Conseil de la Fonction Publique, des concours d'entrée au ministère des Finances aux postes de contrôleurs, comptables et comptables locaux.
Comme d'habitude, l'Institut des Finances a accueilli les nouvelles recrues et les a formées pendant 5 semaines avant de rejoindre leurs postes au ministère, suivies d'une formation spécialisée centrée sur la TVA. Les nouvelles recrues ont été réparties en trois groupes pour suivre une formation intensive à l'IDF sur des thèmes généraux ou spécialisés assurée par des experts et des chefs de département au ministère des Finances en préparation à leur intégration dans leurs nouveaux postes dans les différentes directions et départements, notamment le "groupe TVA".
A la fin de période de formation du premier et du second groupe de nouvelles recrues, le Ministre des Finances M. Fuad Siniora et le Directeur Général des Finances M. Alain Bifani ont rencontré les jeunes fonctionnaires lors de la cérémonie de clôture de la session. Ce fut l'occasion pour débattre des projets que les différents groupes ont effectués sur la base de questionnaires dont les données ont été recensées grâce à des sondages sur le terrain dans les différentes régions libanaises. Les fonctionnaires ont pu les discuter avec le Ministre et lui faire part de leurs aspirations et ambitions.

Les projets sont le fruit d'un travail de groupe au sein des trois groupes principaux. Ils portaient sur des thèmes aussi variés que " les qualités requises pour tout fonctionnaire d'après les citoyens ", " les pressions du travail " et " la relation entre les citoyens et les fonctionnaires ".

Le Ministre et le Directeur Général des Finances ont profité de cette occasion pour s'entretenir avec l'ensemble des nouvelles recrues, accompagnés de hauts fonctionnaires, pour discuter ensemble les résultats des projets réalisés. Puis M. Siniora s'est adressé à eux en insistant sur le rôle des jeunes dans le changement de la vision du public à l'égard de l'administration publique qui regroupe des éléments qualifiés. Il a appelé les jeunes fonctionnaires à travailler en toute responsabilité et persévérance et à établir de bons rapports avec les contribuables, car la réussite n'est pas toujours le résultat de la " bravoure " mais plutôt des efforts sérieux et incessants et du progrès et de la productivité. Pour conclure, il a souligné le rôle de l'IDF qui offre des opportunités permettant d'acquérir de nouvelles compétences surtout à la lumière des changements incessants à l'heure actuelle.

Quelques statistiques sur les nouvelles recrues 2001

Répartition homme/ femme

Distribution par tranche d'âge

Diplômes

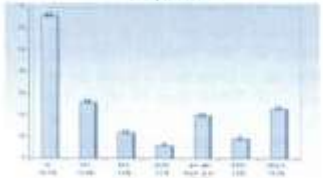

Spécialisation

Universités

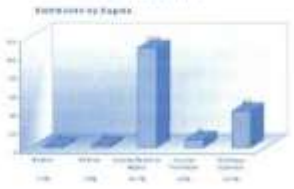

Hadith El malia

Rencontre recrues 2000 / recrues 2001 à l'Institut des Finances

Une rencontre spéciale a eu lieu à l'Institut des Finances entre les nouvelles recrues (2001) et un nombre de jeunes fonctionnaires qui les ont précédées depuis quelques années (1995 jusqu'à 2000). Ce fut une rencontre chaleureuse et conviviale au cours de laquelle les collègues de travail ont échangé anecdotes et expériences, tout en répondant aux questions des nouvelles recrues. Ce fut aussi l'occasion d'échanger les expériences, les expertises, les impressions et de donner conseils et recommandations.
Le lundi 20 août 2001, huit fonctionnaires sont venus de différents départements et régions pour mettre leur courte mais riche expérience au service des nouvelles recrues afin de discuter ensemble, de les encourager à travailler en tout sérieux et persévérance et de les informer sur quelques enjeux potentiels. La question de la TVA a été abordée par des membres de l'équipe chargée de son application pour éclairer les nouvelles recrues désirant se joindre à cette équipe sur le côté pratique du sujet. De même, des questions techniques ont été abordées, relatives au statut des fonctionnaires, à leurs salaires, leurs droits à des jours de vacances, aux indemnités... ainsi que la possibilité de gagner un statut fixe au terme d'une formation de trois mois puis d'un test au Conseil de la Fonction Publique... De même qu'un nombre de problèmes pratiques intéressant les nouvelles recrues.

La TVA se prépare

Mr. Chawki Hamad, directeur de l'équipe TVA.

Formation des nouvelles recrues à la TVA

Après la session d'initiation à l'Institut des Finances, les nouvelles recrues ont suivi des séances d'évaluation qui ont largement contribué à sélectionner près de 50 fonctionnaires qui ont rejoint l'équipe de la TVA.
Les nouvelles recrues ont suivi par la suite formation intensive sur la TVA à partir du 15 octobre 2001 pendant 5 semaines en présence d'experts du secteur privé et du ministère des Finances, qui sont pour la plupart des jeunes qui suivent de près l'évolution de cette taxe grâce à des sessions de formation à l'IDF et dans d'autres administrations fiscales à l'étranger. Cette formation intensive a permis aux nouvelles recrues d'examiner les mesures relatives à cette taxe et d'interagir avec les experts et les contrôleurs en chef à la tête des différentes équipes.

Des experts étrangers animent des 'formations TVA'

Selon le Ministre des Finances Fuad Siniora, la TVA est une bouée de sauvetage indispensable dans tout processus de redressement financier et fiscal au Liban. Partant de là, les préparatifs s'accélèrent dont principalement la préparation et la formation d'un personnel qualifié et l'élaboration de mécanismes d'application sophistiqués à la lumière des expériences des états qui ont précédé le Liban dans l'introduction de cette taxe. Pour cela, le Ministère fait régulièrement appel à des experts et des spécialistes de renom à l'étranger, dont M. Willie Dierick, expert belge et ancien directeur de la TVA en Belgique ; l'expert irlandais M. Jim Somers ; et plus récemment une délégation de la Direction d'Audit de la TVA à Singapour présidée par Mme Eng Li Ming. La délégation a effectué une visite spéciale au Liban du 14 au 17 août 2001 pour examiner les préparatifs du ministère et offrir des services de conseil. Les experts de la délégation ont également animé un atelier à l'IDF destiné au groupe de la TVA sur le thème de l'expérience de Singapour en matière de TVA.

Photo de groupe avec la délégation Singapourienne.

La TVA s'explique dans les bureaux régionaux

Le ministère des Finances poursuit ses efforts pour expliquer l'importance de l'application de la TVA actuellement étudiée par des commissions avant la soumission du projet au Parlement et son adoption l'an prochain. Dans ce contexte, les experts et les contrôleurs en chef, membres du groupe TVA, ont expliqué cette taxe à leurs collègues du ministère qui travaillent dans les départements de l'impôt sur le revenu et dans les bureaux régionaux. Pour cela, ils ont visité les bureaux dans la Békaa, au Nord et au Sud pour l'étudier en détail et répondre à d'éventuelles questions.
Par ailleurs, le Ministre des Finances, le Directeur Général des Finances M. Alain Bifani et le conseiller du ministre Dr Jihad Azour ont suivi de près ces visites et ont même participé à plusieurs d'entre elles, notamment au débat à la Chambre de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture dans la capitale du Nord, en présence de nombreuses personnalités dont le Président de la Chambre, M. Abdallah Ghandour.
Au cours d'un débat avec les fonctionnaires de la Direction des Douanes de la deuxième et troisième catégories, en présence du Président du Conseil Supérieur des Douanes Hussein Nemeh, le Directeur Général des Douanes le Général Assaad Ghanem et de hauts fonctionnaires des Douanes, le Ministre des Finances a souligné le rôle des Douanes dans le prélèvement de cette taxe et l'obligation de tous de contribuer à mettre le Liban sur la bonne voie sur le plan financier et économique, de préserver des taux de croissance durables, de consolider la stabilité financière et monétaire et de maintenir les allocations sociales à leur niveau actuel.

Infos préparatifs TVA

-Le "groupe TVA" est formé de 169 fonctionnaires et contractuels dont 149 contrôleurs en chef et contrôleurs, et 20 contractuels de diverses spécialisations. A noter que le nombre total de fonctionnaires au sein de cette équipe devrait s'élever à 250.
-Ces contrôleurs ont assisté à des sessions de formation intensives à l'Institut des Finances; un nouveau groupe de fonctionnaires qui ont réussi au concours du Conseil de la Fonction Publique en 2001 va bientôt terminer aussi une formation à l'Institut.
-Le ministère des Finances prévoit que le service de la TVA (au sein de la Direction des Recettes) devienne une des administrations les plus modernes, vu le fait qu'elle se base sur :
*des bases administratives et des systèmes d'organisation modernes,
*des systèmes informatisés avancés et l'automatisation des formalités,
*Le paiement informatisé de la taxe et les déclarations par courrier électronique.
-Les horaires de travail sont conformes à l'activité économique, c'est-à-dire de 8 :00 à 17 :00.
Rappelons que l'IDF organise régulièrement des conférences-débat adressées aux syndicalistes, représentants du secteur privé, et à la presse…

Plus de 32 heures

L'équipe de la TVA travaille de 8:00 à 17:00. Pour augmenter la production et la productivité, il faudrait augmenter les heures de travail dans le secteur public, étant donné que nous sommes presque le seul pays au monde qui travaille selon les horaires actuels.

Orientations des politiques fiscales au Liban

Dans le cadre des efforts fournis par le ministère des Finances pour moderniser le système fiscal libanais, et dans une initiative d'information de l'administration financière et des instances économiques sur les détails de la TVA et les dernières préparations à son introduction en début de l'année 2002, l'Institut des Finances a organisé sous les auspices de S.E.M le ministre des Finances une conférence-débat portant sur " les orientations modernes des politiques fiscales au Liban", le samedi 10 novembre 2001.
Cette conférence était animée par l'expert du Fonds Monétaire International, Dr Abdel Menem Abdel Rahman, ancien directeur adjoint de l'administration des Finances publiques du FMI, actuellement conseiller au FMI.

Hadith El malia

Formation de l'équipe chargée aux bureaux d'information

Rouaida Awad, Zeina Othman, Suzam Kawssan, Manal Mehdi et Nadia El Kassem. Une petite équipe chargée d'une importante responsabilité, celle de la réception des citoyens et leur orientation dans les bureaux d'information nouvellement crées aux entrées principales du ministère des Finances - bâtiment central rue Riad El Solh et Direction des Recettes, rue Bechara El Khoury. Le groupe formé à cette fin a participé à un nombre de sessions spécifiques intensives, dans le domaine de la communication, de la relation avec le public et de l'informatique.

La formation de ce groupe à l'Institut des Finances s'est distinguée par sa diversité et son aspect pratique. Elle a permis aux participantes de prendre connaissance de la "structure du ministère des Finances" à travers les cours donnés par l'ancien inspecteur financier M. Emile Dirani, et de découvrir les secrets de la communication dans les sessions de la "relation avec le public " données par l'expert M. Alain Alain Jday. De même, elle eurent l'occasion de profiter des formations informatiques supervisées par les formateurs de l'Institut Riad Abou Sari et Eiad Ghannam. Le groupe participa aussi à des activités extérieures comme le tournage d'un film et une visite à la réception de l'hôtel Phoenicia, qui permit de voir le côté pratique du travail des bureaux d'information.

Pour toute conclusion, une volonté unanime dans l'équipe et un commentaire: " Nous devons aider à la réussit e de ce nouveau projet et améliorer l'image du fonctionnaire et le service au citoyen".

Cours d'Anglais

Les formations d'Anglais se poursuivent à l'Institut des Finances en collaboration avec AMIDEAST, dans une version toute nouvelle, offrant aux fonctionnaires deux cours spécialisés:

*International Communication:
Spécifique aux niveaux intermédiaires et avancés, ce cours vise à préparer les participants à un test préparé par le ministère de l'éducation aux Etats-Unis, donnant accès à un diplôme internationalement reconnu.

*Conversational English: (conversation orale)
Comme son nom l'indique, ce cours vise à développer les capacités d'expression orale des participants, de niveau débutant. La demande à assister à ce cours a été tellement importante que l'Institut a dû organiser deux sessions simultanées.

La Formation gagne l'administration libanaise

Formation aux inspecteurs de la Sûreté Générale

Les inspecteurs de la Sûreté Générale ont achevé des sessions d'informatique à l'Institut d'Informatique, d'hôtellerie et d'études techniques " C& E College ", le 26 octobre 2001. Ces sessions prouvent l'intérêt que porte l'Etat et les responsables de la Sûreté Générale à la réforme, la modernisation et la transparence dans les relations avec le citoyen pour relever du niveau des services offerts par la Direction de la Sûreté Générale.
Le représentant du Directeur Général de la Sûreté Générale, le Général Assaad Attakch prononça à cette occasion une allocution où il insista sur l'importance de la formation professionnelle et technique, disant que "depuis trois ans, et suivant un programme étudié, La Direction de la Sûreté Générale organise des formations aux fonctionnaires pour faire face aux défis dans l'ère de la vitesse et de la précision dans les domaines de l'informatique, du contrôle et de la censure et des communications, et remplir le grand nombre de postes vacants". Il ajouta : "La Direction Générale a pu, en une courte période, faire beaucoup de réalisations dans le domaine de la formation, dont la formation intensive de mille inspecteurs de la deuxième catégorie, (de sorte que la proportion de personnes ayant des diplômes techniques s'est élevée à 32% des agents de la D.G. de la Sûreté Générale) et la formation de centaines d'inspecteurs en tant qu'experts comptables et experts de circulations et de mécanique, et enquêteurs. Sans parler de la participation d'un nombre d'officiers et de sous-officiers à des sessions spécialisées en France, en Egypte, en Syrie et au Brésil.
De même, il déclara que la D.G. s'apprête à produire un passeport aux caractéristiques internationales, déchifrable par ordinateur pour un passage plus facile des voyageurs et un contrôle plus serré des faux passeports. Pour ce, le travail se concentre sur l'informatisation des archives et la fondation d'un institut pour la Sûreté Générale pour la prise en charge de la formation professionnelle et technique.

Sessions aux inspecteurs financiers

L'inspection générale des Finances a lancé le 16 octobre 2001 une série de sessions de formations techniques concernant les affaires financières, fiscales et économiques adressées aux inspecteurs financiers sous la supervision de l'inspecteur général Gerges Ghelmyeh et sous les auspices du président de l'inspection centrale Fouad Hedmos et les membres du service d'inspection, le Directeur Général de l'Administration de Recherche et d 'Orientation Mahmoud Ezzeddine et l'inspecteur Général d'Education Mohamad Kazem Makki.
Ces cours s'étendent au rythme de deux par séance tous les quinze jours jusqu'au 24/1/2002 ; ils visent à informer les inspecteurs financiers au sujet des dernières nouvelles administratives, juridiques et techniques et à permettre un échange afin d'uniformiser les techniques de travail et de clarifier quelques problèmes actuels et futurs, ce qui permet un meilleur contrôle, une lutte contre la corruption pour augmenter les revenus du trésor et contrôler les dépenses, et par conséquent limiter le déficit budgétaire annuel de l'Etat.

Formation des hauts responsables administratifs

Une série de formations a été lancée depuis le 18-19 août 2001, dans le cadre du programme d'Aide à la Réhabilitation de l'Administration Libanaise (ARAL), financé par l'Union Européenne, adressées aux fonctionnaires de première catégorie afin de les mettre à jour sur les questions de modernisation et de réhabilitation administrative. Ces sessions devraient permettre aux décideurs de se concentrer sur la réforme administrative désirée.

Atelier sur les politiques de commerce extérieur

Dans le cadre du même programme- ARAL-, le ministère de l'Economie et du Commerce a organisé à l'Institut des Finances un atelier de travail sur l'activation du travail administratif et la coordination des efforts de tous les ministères concernés par la gestion et l'application des politiques de commerce extérieur, le 19 septembre 2001. Etaient présents à cet événement des représentants des ministères de l'Economie et du Commerce, des Finances, du Conseil Supérieur des Douanes, ainsi que des experts européens sollicités par le Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative, dans une mission de consultation sur le support des capacités de l'Etat libanais en matière de politiques de commerce extérieur.

Uniformisation de l'application des lois relatives aux impôts

A la demande du Directeur Général des Finances M. Alain Bifani, deux comités ont été formés dans le but d'uniformiser l'application des lois relatives aux impôts. Cette nouvelle démarche devrait résoudre des problèmes en suspens comme les disparités et les contradictions dans l'application des lois relatives aux impôts dans les différentes régions et l'absence des arrêtés, des circulaires et des informations chez un grand nombre des contrôleurs fiscaux, comme il s'est avéré durant les sessions de formation auxquelles ils ont assisté à l'Institut des Finances entre 2000 et 2001.
L'Institut des Finances a donc proposé de régler ces questions en chargeant une équipe de la collecte des arrêtés, des circulaires et des recommandations relatives aux lois des impôts pour les étudier, rédiger à nouveau et supprimer ce qui devrait en être supprimé. Les lois ainsi amendées seraient communiquées aux contrôleurs dans les différents départements et régions pour être prises en compte uniformément.
Pour plus de sérieux et de régularité, le groupe a été divisé en deux comités ; l'un travaillant sur l'uniformisation des lois de l'impôt sur le revenu, se réunissant tous les lundis à 2:30 à l'IDF et le deuxième concerné pour l'uniformisation des lois relatives au droit de timbre et se réunissant tous les mercredis à 2:30, également à l'IDF.

Comité d'uniformisation des lois du droit de timbre
Arrêté 17770/2 en date du 6/10/2001

Membres : Ghazi Rammal - Emile Dirani - Nabil Haddad - Ali Khalil - Chadi Abou Chakra

Réunions : IDF- Mercredi à 2:30- durée: 1h 30 min

Programme : Collecte des lois et arrêtés sur le droit de timbre pour les discuter, les uniformiser, les mettre à la disposition des fonctionnaires et former ces derniers à leur application

Mode de travail : par thèmes

Quelques sujets abordés : droits de timbres - contrats de location - arrêtés et leur amendement - préparation de circulaires pour les proposer au ministre des Finances, comme au sujet des notaires

Comité d'uniformisation des lois de l'impôt sur le revenu
Arrêté 17771/2 en date du 6/10/2001

Membres : Hiam Rachouani - Milad Chkeiban - Charbel Chedrawi - Louai Hajj Chehadeh - Assad Mallah - Walid Nouwayhed - Hayat Nader- Ali Kabalan Bei - Emile Dirani - Elias Haddad

Réunion: IDF- Lundi à 2:30- durée:1h 30 min

Programme: Collecte des lois et arrêtés sur l'impôt sur le revenu pour les discuter, les uniformiser, les mettre à la disposition des fonctionnaires et former ces derniers à leur application

Mode de Travail: par articles

Sujets abordés : textes des lois relatives à l'impôt sur le revenu

Déclarer, c'est facile avec LIBANPOST

Le ministère des Finances a annoncé de nouvelles mesures destinées à faciliter les formalités administratives pour les contribuables. Il leur est désormais possible d'envoyer par la poste leurs déclarations de revenus et toute demande ou contestation concernant le paiement de l'impôt sur le revenu. Le courrier doit être envoyé avec une demande d'avis de réception. Le cachet de la poste fait foi pour tous les délais réglementaires.

Hadith El malia

Impact de la fluctuation des prix sur Les déclarations financières

L'Homme a non seulement développé les sciences médicales, technologiques et astrologiques, mais a aussi accordé une attention particulière aux sciences financières et comptables, pendant plusieurs décennies. Les principaux aspects du développement des sciences financières se résument comme suit :

- Apparition de plusieurs organisations pour planifier et superviser la profession de comptable par l'élaboration et la formulation de principes et de normes et la définition d'hypothèses comptables qu'il s'agit d'uniformiser et de généraliser.
- Tentatives d'uniformisation, de définition et d'organisation des déclarations financières et de leurs objectifs et étude des spécificités requises pour ces déclarations et ces données financières.
- Publication d'études et de recherches financières approfondies et élargies qui ont permis d'enrichir et de développer la science de l'analyse financière qui a largement contribué à la prise de décision administrative.

En pratique, l'attention s'est portée sur les listes financières en tant que résultat final déclaré et public de tout système comptable. Ces listes doivent répondre aux besoins de leurs usagers en illustrant l'état actuel de l'entreprise sous forme de tableaux et de listes. Etant donné la diversité et la multiplication de ces besoins, il était indispensable de mettre au point des modèles et des formules pour la préparation des listes financières de façon permanente et continue, par la forme et le fond. Depuis les années 70, la recherche se centre sur les caractéristiques de forme des déclarations financières :

- Fiabilité des déclarations financières ;
- Possibilité de contrôle et de comparaison ;
- Informations sûres et impartiales.

Les unités financières et comptables dans l'organisation n'ont cessé de réclamer une base solide qui permettrait aux responsables administratifs et à leurs agents de prendre la décision adéquate en temps opportun. Cette base est l'ensemble des informations et des données fournies par les unités financières du projet. Quant à la solidité, il s'agit de la crédibilité, de l'impartialité, l'adéquation et la fiabilité de ces informations et données.

Malgré que la science comptable a atteint un degré de développement avancé, les problèmes ne manquent pas et nous sommes encore loin de la perfection. Les principaux manquements et lacunes - les plus dangereux aussi - résident dans le fait que la plupart des applications comptables ne tiennent pas compte des répercussions des fluctuations des prix et considèrent l'unité monétaire au même niveau que l'unité de mesure ou de poids ou de surface, indépendamment du changement du pouvoir d'achat correspondant.

L'Homme a réussi à inventer la monnaie comme moyen et outil multifonctionnel, servant comme un intermédiaire dans les transactions, une unité de mesure et un outil d'épargne. Mais la réussite n'a pas été totale puisque la valeur de la monnaie a commencé à fluctuer à la hausse ou à la baisse inversement aux prix des biens et des services. Par conséquent, l'hypothèse de la stabilité de la valeur et des parités monétaires s'est progressivement affaiblie à tel point que : le dollar américain, la livre sterling, le franc français ou toute autre monnaie en janvier 1999 par exemple, ne valent plus la même chose, en termes de pouvoir d'achat, qu'en janvier 2000 ou à n'importe quelle autre date.

La fluctuation des prix est liée au pouvoir d'achat des monnaies et à l'inflation, ainsi que l'étude du niveau et des indices des prix. Par ailleurs, leur étude est une étude financière, économique et comptable qui a commencé sérieusement au lendemain de la dépression de 1929.

Quoiqu'on en dise, cette affaire demeure un problème pluridimensionnel puisqu'il s'agit d'un problème de mesure du point de vue économique et un problème de déclaration du point de vue comptable, ainsi qu'un problème médiatique étant donné que les déclarations financières sont une sorte d'informations financières. Ne disait-on pas que " la bonne économie tient aux bons calculs " ?

Toutefois, la plupart des états, même ceux développés, continuent à préparer et à publier les déclarations financières selon le principe du coût historique, partant du fait que la valeur de l'unité monétaire est stable. Ceci entraîne une méconnaissance quasi totale du changement du pouvoir d'achat de la monnaie ainsi que la fluctuation des prix et ses répercussions, bien qu'il s'agisse d'un trait marquant de la vie économique de nos jours.

Partant de l'hypothèse de la stabilité de la valeur de la monnaie, les déclarations financières qui sont au centre de l'attention des responsables auxquels il revient d'en garantir la transparence, la crédibilité, l'adéquation et l'impartialité, souffrent de distorsions, ne répondent à aucune de ces caractéristiques et sont même trompeuses pour la prise de décision. Par conséquent, il n'est pas surprenant de voir une société distribuer des profits fictifs supérieurs au capital social du fait que le profit est mesuré sans modification des déclarations financières selon les fluctuations des prix.

Ali Chokr
Contrôleur fiscal
Nabatyié

Hadith El malia

Les Compagnies de transport rapide à l'Aéroport International de Beyrouth (AIB)

À la suite des événements regrettables dont a souffert le Liban et la paralysie du secteur public de la poste, plusieurs compagnies privées de services de courrier entre le Liban et l'étranger ont vu le jour pour répondre aux besoins des citoyens, des contribuables et des établissements économiques et commerciaux. Ces compagnies sont entrées en service à l'AIB, conformément aux licences qui leur ont été accordées par le Ministère des Postes et Télécommunications, suite à l'amendement de l'alinéa 3 du décret-loi n.126 en date du 12 juin 1959 relatif à l'exclusivité postale en vertu du décret n.29 en date du 28 mai 1986. Ces compagnies sont appelées compagnies de courrier rapide ou compagnies de transport sous escorte. En effet, plusieurs arrêtés du Ministère des Postes et Télécommunications définissent les modalités d'action de ces compagnies et le recouvrement des droits de poste dus au Ministère en contrepartie du transport et de la distribution des colis.

La plupart de ces compagnies représentent des compagnies étrangères mondialement connues et spécialisées dans le domaine du courrier rapide. Elles sont dotées d'un réseau de communication sophistiqué pour le transfert électronique des données entre leurs différentes branches et agences dans le monde (système EDI). Les compagnies qui opèrent actuellement à l'AIB sont :

UPS SUNRISE TNT SKY NET DHL ARAMEX FedEx MIDEX

Le [illegible] ité au départ au transfert de colis et de quelques échantillons commerciaux simples et de faible valeur. Leur champ d'action s'est progressivement élargi par la suite avec le développement du transport aérien et la croissance des transactions commerciales, pour inclure tout genre de marchandises quel que soit leur poids et leur valeur. Ainsi, ces compagnies de courrier rapide sont-elles devenues des compagnies de transport rapide et se sont-elles imposées du jour au lendemain, à tel point que l'Administration des Douanes a été contrainte devant ce fait accompli d'en définir les modalités d'action et d'organisation.

L'Administration des Douanes Libanaises s'est rendu compte comme d'autres Administrations de Douanes dans le monde de l'importance de ce genre de transport qui nécessite une rapidité d'action dans le transport, la distribution et la livraison. Cependant, elles n'étaient pas préparées, à l'instar d'autres Administrations, pour accorder les facilités nécessaires à ce secteur, de peur d'enfreindre le principe de l'égalité et de l'équité des chances, et de distinguer entre ces compagnies et les autres compagnies actives dans le domaine du transport aérien ordinaire. En vue de contrôler les importations de ces compagnies, d'encaisser les droits de douanes qui sont dus et de limiter le trafic, l'Administration des Douanes a mis en place un mécanisme d'action spécial pour affranchir leurs importations dans les plus brefs délais.

Ce mécanisme consiste à affranchir les envois expédiés par ces compagnies en dehors des horaires officiels de travail, moyennant le paiement du tarif des heures supplémentaires.

Les envois de moins d'un million de livres libanaises qui ne sont soumises à aucune restriction ni autorisation seront remis à la compagnie pour être distribués aux destinataires aux adresses indiquées par eux après examen, calcul et règlement des frais conformément aux manifestes détaillés soumis par les compagnies, et ce en échange d'une garantie bancaire des frais dus à la caisse des Douanes de l'AIB dans un délai de 36 heures.

Il convient de signaler à cet égard que le Conseil de Coopération Douanière à Bruxelles avait entamé, depuis 1986, des études sur les mesures que la direction des Douanes pourrait prendre à l'égard de ces compagnies. L'Organisation Mondiale des Douanes avait adopté en 1994 une série de recommandations et d'instructions pour accélérer l'affranchissement de ce genre d'envois. En avril 2000, l'Organisation Mondiale des Douanes a nommé une commission connue sous le nom de Commission de Contact de l'Organisation Mondiale des Douanes et l'Union Postale Universelle. M. Antoine Moawad, membre du Conseil Supérieur des Douanes figure parmi les membres de cette Commission. Celle-ci aura pour tâche de coordonner le travail des Administrations des Douanes et de l'UPU pour trouver les moyens nécessaires pour faciliter et simplifier les mesures d'affranchissement des colis et des marchandises. La commission a tenu sa première réunion à Bruxelles en octobre 2000 et a émis des recommandations et des instructions qui correspondent exactement à celles de 1994.

La Direction des Colis et des Paquets Postaux a été récemment chargée d'inspecter les envois de la compagnie SNAS-DHL dans ses locaux à l'AIB construits à ses propres frais, et ce en plus de la mission originale de cette Direction Centrale dans les locaux de la compagnie LIBANPOST, également situés à l'AIB. Ladite Direction est entrée en service dès le 15 février 2001. Etant donné que la nature du travail dans cette Direction est différente de la nature du travail dans d'autres Directions Douanières, et vu que les locaux dela compagnie SNAS-DHL sont situés en dehors du

périmètre douanier à l'AIB -chose nouvelle pour l'Administration des Douanes- la Direction est en train d'examiner la situation pour élaborer un mécanisme d'action définitif et clair qui pourrait être appliqué à toutes les autres compagnies de transport rapide à l'AIB lorsqu'elles transfèreront leurs locaux de leurs bureaux dans les dépôts des douanes à l'aéroport à un autre endroit convenable à l'AIB. Une fois rattachée au Service des Douanes de l'aéroport et au périmètre douanier, cette Direction prendra en charge toutes les missions entreprises par ces compagnies, notamment une fois reliée au système EXPRESS afin d'unifier les modes de travail et de mieux réglementer ces compagnies.

Nous vivons aujourd'hui dans l'ère de la vitesse où le temps est un facteur- clé. La flotte aérienne privée de ces compagnies survole les cieux tandis que leurs véhicules s'activent jour et nuit dans les rues de nos villes et que l'homme est en course constante contre la montre. Une pièce de rechange pour une usine qui a interrompu sa production, une boîte de médicaments pour une maladie incurable ou tout document concernant une importante transaction commerciale sont autant d'envois qui doivent être expédiés le plus rapidement possible. C'est pourquoi la direction des Douanes a dû concilier rapidité et adéquation du travail douanier conformément aux lois et règlements en vigueur.

Concernant la compagnie LIBANPOST qui assure tous les services de poste en tant qu'opérateur de l'Administration Libanaise de la Poste conformément au contrat d'adjudication conclu entre la compagnie et le Ministère des Postes et Télécommunications, LIBANPOST opère selon les dispositions de l'accord de l'UPU et le décret-loi n.126/59. Elle se distingue, par ce fait, des autres compagnies de transport rapide, que ce soit du point de vue mode de transport et tarifs, documents accompagnant les colis et paquets ou poids et volume de ces colis. Depuis l'entrée en service de cette compagnie, l'Administration des Douanes a pris plusieurs mesures réglementaires destinées à réactiver la Direction des Colis et des Paquets Postaux après la fusion de ses deux branches à Riad El-Solh et Jdeidé dans les locaux privés de la compagnie. Cette mesure vise à rétablir la confiance en ce secteur vital qui, nous l'espérons, pourra surmonter ses difficultés financières le plus tôt possible.

Samir Daniel
Contrôleur en chef à la Direction des Colis et des Paquets Postaux

Formation au système informatisé Nour

Le cinquième étage de l'Institut des Finances accueille des sessions de formation intensives et continues qui s'étendent sur deux semaines. Ces sessions supervisées par M. Nadim Kanaan sont animées par des experts du Centre Douanier Informatisé, M. Charbel Rizk, M. Rami El-Aridi et Aref Saifeddine.

Ces sessions de formation sont intensives, organisées à raison de 3h par jour pour des groupes de quatre à six personnes. Le programme de formation commence par un aperçu général du système Nour, ses objectifs et ses points forts avant de passer aux différentes applications pratiques. Le programme de formation entamé le 24 septembre 2001 devrait être conclu par une cérémonie patronnée par le Ministre des Finances à la fin de la formation de plus de 50 agents douaniers, agents de dédouanement et autres fonctionnaires concernés par les échanges commerciaux et de dédouanement.

Objectif : traiter plus de 50% des déclarations douanières à l'aide du système Nour avant la fin de l'année 2001

Nour en bref :

*Nour est le système Najm sur Internet.
*Nour permet aux commerçants ou aux agents de dédouanement d'utiliser le système *Najm grâce à Internet ou tout simplement, de saisir et de suivre leurs déclarations financières ...électroniquement.
*Grâce à Nour, plus besoin de se déplacer entre les bureaux des agents et des sociétés et les centres douaniers à l'aéroport ou au port.
*Pour utiliser Nour, il faut un ordinateur, une connexion Internet offerte par l'agent, un système d'exploitation, et une formation assurée par le ministère des Finances.
*Nour est la première formalité remplie électroniquement au niveau de l'Etat libanais.
(Plus d'informations seront détaillées dans le prochain numéro)

Hadith El malia

Le port de Tripoli

C'est le deuxième port libanais après le port de Beyrouth. D'où son importance notamment pour l'économie du Mohafazat du Nord.

La construction du port de Tripoli s'est achevée en 1961, couvrant une superficie totale de près d'un million de mètres carrés sur des terres libanaises gagnées sur la mer.

La construction du port de Tripoli représentait, en ce temps-là, une percée importante pour l'activité économique au Nord Liban, notamment en ce qui concerne l'arrimage des navires par des treuils pour le transport des marchandises importées et exportées des et vers les navires ancrés dans le port.

Le port de Tripoli est équipé de plusieurs quais d'une largeur totale de 900 m, ainsi que de 17 entrepôts d'une surface totale de 21760 m2. Une zone franche a également été créée comprenant 55 entrepôts, dont 6 pour le stockage en général et le reste pour le stockage à des fins particulières; ces derniers étant loués aux commerçants et autres usagers après l'approbation des douanes.

L'approfondissement du port de Tripoli a commencé il y a près d'un an. Les travaux sont presque achevés, au terme desquels la profondeur du canal sera près de 13m et la profondeur de l'eau près des quais près de 11m, de sorte que les grands cargos puissent décharger leurs marchandises sur les quais. A cet effet, une nouvelle surface de près de 350 000 m2 sera remblayée et annexée ultérieurement à la zone franche.

Importance économique du port de Tripoli

Comme nous l'avions déjà indiqué, le port de Tripoli est extrêmement important par rapport à l'activité économique à Tripoli en particulier et au Nord en général. En effet, il permettra aux commerçants et aux industriels d'importer ou d'exporter les marchandises directement ; sachant que le volume des échanges commerciaux via le port de Tripoli reste très restreint étant donné la situation économique critique dans le pays. Cependant, une fois ce port approfondi et réhabilité, il constituera un facteur déterminant dans l'activité économique dans la région d'une part, tandis que sa position en fait un port privilégié pour le transit des marchandises en provenance de l'étranger vers les pays arabes d'autre part ; rôle, d'ailleurs, qu'il a joué à merveille avant la guerre et qui s'est répercuté positivement sur l'activité économique au Nord. Les parties concernées à Tripoli espèrent toujours recouvrer ce rôle dans un proche avenir.

Les douanes au port de Tripoli

Le rôle de l'Administration des Douanes dans tous les ports libanais est extrêmement important pour les marchandises importées et exportées. En effet, toutes ces marchandises sont régies, selon les lois en vigueur, par des formalités douanières que les personnes concernées doivent effectuer auprès des services compétents. Ces formalités permettent d'encaisser les droits sur les marchandises importées le cas échéant ; sachant que même les marchandises exemptées des droits de douanes ne sont pas exemptées des formalités douanières.

D'où l'importance des facilités accordées par l'Administration des Douanes pour stimuler l'activité commerciale et industrielle. Ce qui se répercute positivement sur l'ensemble de la situation économique dans le pays. Par conséquent, le gouvernement était obligé de prendre des mesures drastiques, en adoptant le système douanier informatisé " NAJM " dans le port de Beyrouth et l'Aéroport International de Beyrouth (AIB) depuis plus de trois ans. Ce système constitue un saut qualitatif qui a mis le Liban au même rang que les autres pays développés sur le plan douanier.

Le 1 février 2001, le système NAJM a été introduit dans le port de Tripoli en parallèle à l'entrée en vigueur de la nouvelle loi des douanes à partir du 23 avril 2001. En préparation à ce projet, l'Administration des Douanes a organisé plusieurs sessions de formation pour former les fonctionnaires à l'usage du nouveau système. Nous avons certainement profité à cet égard de l'expérience pilote du port de Beyrouth.

Nous avons été fortement surpris par les résultats enregistrés grâce au système NAJM et aux facilités offertes aux personnes concernées. Nous pouvons affirmer à cet égard que l'activité douanière a radicalement changé et que le port de Tripoli sera prêt, une fois les travaux d'approfondissement achevés et grâce au mode de travail douanier actuel, pour accueillir toutes sortes et quantités de marchandises, qu'elles soient importées pour le Liban ou en transit vers les

Hadith El malia

autres pays voisins. Cela passe également par l'octroi de toutes les facilités possibles telles que décidées par l'administration des douanes et consacrées dans la nouvelle loi.

A signaler enfin que les milieux économiques au Nord accordent beaucoup d'importance sur le port de Tripoli. Nous estimons, pour notre part, qu'il jouera un rôle actif, notamment en tenant à en faire un port d'import et de transit. Par ailleurs, l'amélioration de la situation économique dans le pays devrait en faire, grâce aux nouvelles mesures douanières ci-haut évoquées, un port prospère et bénéfique pour tous.

1961: Création du Port de Tripoli
1/2/2001: Application du Système NAJM au port de Tripoli
23/4/2001: Application du nouveau code des Douanes
... vers un port de plus en plus moderne et prospère, essentiel à l'économie du Nord

Nicolas El-Daya
Chef du Département
des Douanes de Tripoli

2 Ateliers à l'Institut des Finances

Valeur en Douanes à la lumière des accords du GATT et Système Harmonisé

Toutes les administrations des Douanes dans le monde, et plus précisément dans le Monde Arabe, donnent la priorité à la formation aux concepts de la valeur en douanes à la lumière des accords du GATT et du Système Harmonisé, d'autant plus que certains pays ont adhéré à l'OMC ou se préparent à le faire, comme le Liban, l'Arabie Saoudite et autres pays voisins. Dans le cadre des efforts du Liban visant à moderniser l'administration des Douanes et à promouvoir les échanges entre les pays arabes et ce en collaboration avec le bureau régional de l'Organisation Mondiale des Douanes (OMD), l'IDF a organisé deux ateliers du 27 au 31 août puis du 3 au 6 septembre 2001.

Le premier était une introduction générale sur le Système Harmonisé et les thèmes des tarifs douaniers selon ce système et les règles d'application douanière conformément à ce système. L'atelier regroupait 28 participants de 6 pays en plus du Liban (Jordanie, Koweït, Arabie Saoudite, Emirats Arabes Unis, Palestine) sous la supervision des formateurs suivants :

- Moussa Hazima : contrôleur au Service d'Audit et d'Evaluation et président du sous-comité des tarifs issu du Conseil Economique et Social de la Ligue Arabe.
- Salim Nassif : contrôleur en chef au Service de Détection de la contrebande.
- Adib El-Metni : contrôleur en chef I au Service de l'Import-Export et membre du comité des tarifs auprès du Conseil Supérieur des Douanes.

Quant au deuxième atelier (3-6 septembre), il portait sur la valeur en douane à la lumière des accords du GATT en présence de 24 participants de 8 pays arabes en plus du Liban (Jordanie, Bahreïn, Koweït, Arabie Saoudite, Yémen, Emirats Arabes Unis, Tunisie, Palestine) sous la supervision des formateurs Hassan Ghosn et Salim Nassif.

Le mode d'opération du Système Harmonisé a été réglementé par un traité international signé à Bruxelles en 1983 pour classer et inscrire les marchandises par articles et ce afin de faciliter le commerce international, réduire les coûts de la redescription, réinscription par articles et recodification des marchandises lorsqu'elles passent d'un système d'inscription par articles à un autre, en plus de faciliter et d'unifier les documents commerciaux et l'échange d'informations.

Affaires Foncières et Cadastre

La géodésie évolue... le cadastre aussi

Afin de suivre de près les dernières nouveautés en matière de cadastre et de systèmes électroniques pertinents et en collaboration avec l'Ecole Supérieure d'Ingénierie et de Topographie à l'Université Libanaise, l'Institut des Finances et le projet de Modernisation et d'Automatisation des Opérations de Cadastre (COMAP) à la Direction du Registre Foncier et du Cadastre ont organisé un atelier de deux jours pour passer en revue les dernières nouveautés scientifiques dans ce secteur spécialisé au sein du ministère des Finances sur le thème : La géodésie évolue... le cadastre aussi.

Le Ministre des Finances M. Fouad Siniora a inauguré la première séance sur le thème "De la géodésie terrestre à la géodésie spatiale ". Il a souligné l'importance des ateliers de ce genre qui contribuent à sensibiliser le personnel à l'usage des technologies modernes dans ce domaine. Il a également rendu hommage aux projets d'automatisation et de modernisation entrepris par le ministère des Finances, notamment le projet de Modernisation et d'Automatisation des Opérations de Cadastre.
Par ailleurs, le Ministre Siniora a insisté sur l'élément principal de la Révolution Technologique, à savoir l'élément humain qui contribue à créer une économie bancaire. M. Christophe Prud'homme, directeur exécutif de l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes, a ensuite pris la parole pour introduire le public au rôle de cette Ecole dans le processus de développement du personnel ainsi que les branches de spécialisation et les diplômes offerts.

M. Mohammad Allouch, ingénieur civil géomètre et professeur à l'Ecole Supérieure des Géomètres et Topographes, a détaillé la géodésie du point de vue systèmes de référence, types de mesures, techniques de positionnement et le concept de précision. Il est passé ensuite à la géodésie spatiale, le système de positionnement global (GPS) et le changement du système de référence par le biais des méthodes de transformation et de certaines applications scientifiques.

Le lendemain, l'ingénieur Hussam Ali Hassan a fait une présentation détaillée sur le thème : " Du cadastre papier au cadastre numérique" axée sur le projet d'automatisation des services du cadastre au ministère des Finances. Il a alors présenté le nouveau système automatisé que le ministère a introduit dès 1995.

Cette présentation a permis de clarifier certains points et de répondre aux questions des fonctionnaires et du public, notamment les experts du cadastre et les membres de syndicats. Il a expliqué de manière exhaustive le mode de fonctionnement du nouveau système en soulignant le rôle de l'automatisation et les limites des applications informatiques. Un débat a suivi sur les nouvelles méthodes de travail qui supposent des changements législatifs, réglementaires et administratifs. La deuxième séance s'est fondée sur la projection d'un documentaire et sur une présentation en Power Point, ainsi qu'un exemple pratique du nouveau logiciel. La séance s'est conclue par une discussion en présence du Ministre des Finances.

Qu'est-ce que la géodésie ?
C'est une science concernant les références, les types de mesure, les techniques de positionnement, la précision des opérations de cadastre foncières et topographiques.

Hadith El malia

Vie Du Ministère

Mariage

• M. Wael Moukahal (Direction de l'Ordonnancement) et Mlle Hayat El Kaissi (Direction de l'Ordonnancement)

Naissances, Anniversaires

• Chakib, fils de Mme Ghada Khalifeh (Centre informatique -Direction des Recettes).

• Mohammad Kheir, fils de Mme Riman Sayed (Centre informatique -Direction des Recettes).

• Mélissa Ahmad Sayah, fille de Rassima Kansan (Direction de l'Ordonnancement) a fêté son premier anniversaire.

• Rym Dimachki, fille de Wafaa Abou Meri' (Direction de l'Ordonnancement) a fêté son premier anniversaire.

• Nadine Walid Charafeddine, fille de Rida Kaissi (Direction de l'Ordonnancement) a fêté son premier anniversaire.

Diplôme

• M. Hassan Hamdan a obtenu son M.B.A de l'Université Libanaise Americaine (LAU). Félicitations.

Adieux

• M. Mario Mansour a fait ses adieux à ses collègues du ministère des Finances avant son départ pour le Canada, dans une soirée organisée en son honneur le 12 octobre 2001.

Nouvelles de l'Institut des Finances

• Katia Achcar, nouvelle coordinatrice de communication à l'Institut des Finances depuis le 3 septembre 2001 et Dania Sinno, nouvelle responsable pédagogique de l'Institut des Finances depuis début septembre 2001.

• Romy Younes, stagiaire à l'Institut des Finances depuis le 3 octobre 2001.

• Petite pause déjeuner pour l'équipe de l'Institut des Finances au restaurant l'Os le vendredi 5 octobre 2001: un moment de détente.

Colloque

• Le Directeur Général des Finances M. Alain Bifani et la Directrice de l'Institut des Finances Mme Lamia El Moubayed Bissat ont participé au 9ème Colloque International des Services du Trésor à Nice (16-19 octobre 2001), où ils firent une intervention sur les efforts de modernisation de l'administration financière, notamment à travers la formation professionnelle. Ce fut également une occasion de présenter un documentaire sur la création de l'Institut et l'évolution de ses activités.

Visite au ministère français des Finances, de l'Economie et de l'Industrie

La Directrice de l'Institut des Finances Mme Lamia El Moubayed Bissat a effectué une visite au ministère français des Finances, de l'Economie et de l'Industrie, accompagnée de la Responsable des Relations Extérieures de l'Institut Mme Roula Darwich, du 22 au 24 octobre 2001. Ce voyage avait pour objectif la révision du budget de l'Institut des Finances (assuré en grande partie par l'ADETEF au sein du ministère-Association pour le Développement des Echanges en Technologie Economique et Financière- et par l'Union Européenne), la présentation de rapports et la préparation pour d'éventuelles actions d'échange.

Session au Fonds Monétaire Arabe - Abou Dabi

Le chef de département de la comptabilité Mme Souheir Abi Melhem et le contrôleur M. Charbel Chedrawi - Direction des Recettes, département de l'impôt sur le revenu- ont participé à une session organisée par le Fonds Monétaire Arabe - Abou Dabi, intitulée "Statistiques des Comptes Nationaux". Cette session s'inscrivait dans le cadre du programme régional de formation organisé en coordination avec le Fonds Monétaire International, du 7 au 18 octobre 2001.

La session s'adressait aux professionnels du domaine des Comptes Nationaux pour les initier à la structure générale du système issu par les Nations Unies en 1973, et aux nouveaux concepts et lexiques y relatifs.

Hadith El malia

Supplément

Hadith El Malia - N12 - Décembre 2001

INSTITUT des FINANCES

5 anniversaire

"Le ministère des Finances est une grande famille; la mission de l'Institut consiste à veiller à son service et soutenir sa vision du développement et de la modernisation."

Lamia El Moubayed Bissat
Directrice de l'Institut des Finances

"Depuis la création de l'Institut des Finances, des progrès significatifs sont intervenus dans les domaines de la formation professionnelle et continue, la politique d'accueil et de suivi de la nouvelle génération de fonctionnaires, les échanges avec les autres centres régionaux et internationaux, enfin la communication interne et externe du ministère."

Philippe Lecourtier
Ambassadeur de France au Liban

"Notre conscience de l'importance de l'élément humain pour une administration efficace et souple, du rôle du leadership dans l'amélioration de la productivité et du service public comme objectif essentiel nous a poussés à créer et développer cet Institut."

Fuad Siniora
Ministre des Finances

" Ce que nous célébrons, c'est l'inscription dans la durée d'une entreprise de gestion de changement, c'est à dire la chose la plus difficile à réaliser pour n'importe quelle administration dans le monde."

Jean-François Bijon
Ancien Directeur de L'Institut des Finances

" Bravo pour le chemin parcouru et bonne chance pour celui qui reste à parcourir; mais j'ai confiance qu'en 2006, le 10ème anniversaire de l'Institut des Finances - que nous pensons être un des grands succès de la coopération entre le Liban et la France - pourra être célébré dans la fierté des tâches accomplies comme l'est aujourd'hui ce 5ème anniversaire."

Pierre Rolland
Vice- Président de l'ADETEF

L'Institut des Finances a fêté ses 5 ans d'activité le 29 novembre 2001.
" L'Institut porte aujourd'hui le fruit de ses 5ans d'activité incessante, fruit tant attendu, en jouant un rôle important au niveau de la formation, de la réhabilitation, de la communication avec le secteur privé, et en participant à l'ouverture du ministère des Finances au monde et aux connaissances "...

En faisant le point sur ces 5 dernières années, l'Institut a voulu communiquer son expérience dans le domaine du développement des capacités des fonctionnaires au ministère des Finances, en soulignant son rôle comme agent de changement au sein du ministère et modèle pour toute l'administration libanaise.

Célébration

La célébration de l'événement fut à faces multiples, les invitations publiques et privées. A l'entrée, une équipe de jeunes fonctionnaires du ministère des Finances a réservé le meilleur accueil aux invités, dont des ambassadeurs de pays amis, des représentants d'organisations internationales, des députés et des ministres, et un grand nombre de hauts responsables des secteurs public et privé de même que la presse économique. Les jeunes fonctionnaires présentèrent aux invités l'évolution de l'Institut et ses différentes activités à travers un tour parmi les sections de l'exposition ; les invités reçurent une brochure spécialement conçue pour l'occasion ainsi que des cadeaux-souvenirs.

Le public a été particulièrement intéressé par les statistiques concernant les jeunes fonctionnaires au ministère des Finances sur le panneau "Jeunesse", les statistiques sur la formation et celles sur la Bibliothèque des Finances...

Dans l'attente de S.Exc. l'Ambassadeur de France au Liban M. Philippe Lecourtier et de S.Exc. le Ministre des Finances M. Fuad Siniora, sous les auspices desquels l'événement était organisé, un documentaire relatant l'historique, l'évolution des activités de l'Institut était en cours dans la salle de conférence.

A l'occasion...

La séance a été ouverte par un discours de la directrice de l'Institut des Finances Mme Lamia El Moubayed Bsat où elle remercia les parties ayant soutenu la création, le financement et le développement de l'Institut, notamment le ministre de l'Economie et du Commerce Dr. Bassel Fuleihan et le représentant de l'Union Européenne, de même que l'ancien directeur de l'Institut M. Jean-François Bijon. Ce dernier fit une petite intervention en " arabe ", avant la projection d'un documentaire de 8 min. sur les réalisations de l'Institut et ses 5 ans d'activités. Suivit un discours du Vice- Président de l'ADETEF (Agence pour le Développement des Echanges en Technologie Economique et Financière) M. Pierre Rolland, représentant le Président de l'ADETEF M. Pierre-Yves Cossé que des raisons majeures

avaient empêché de venir au Liban. Puis S.Exc. l'Ambassadeur de France au Liban M. Philippe Lecourtier félicita le succès de la coopération franco-libanaise et l'équipe de l'Institut des Finances pour ses efforts. Enfin, S.E. le ministre des Finances M. Fuad Siniora fit une allocution touchante où il exprima son bonheur de voir "le rêve se réaliser", et de noter "le grand pas fait au sein du ministère à travers à l'Institut".
Finalement, dans une ambiance enthousiaste, un moment mémorable: S.Exc. l'Ambassadeur de France et S.Exc. le Ministre des Finances dévoilèrent une plaque commémorative qui décorait l'entrée.
L'exposition organisée en cette occasion, où divers supports écrits graphiques et audiovisuels ont été utilisés, s'étendit jusqu'au samedi 1/12/2001.

Pendant la soirée...

La célébration ne s'est pas arrêtée à 3h comme le prévoyait le programme.
L'Ambassadeur français eut la gentillesse d'inviter l'audience à une réception organisée pendant la soirée en l'honneur de l'Institut des Finances à "la Résidence des Pins", où la fête se poursuivit parmi le public dans une ambiance cordiale et chaleureuse; le gâteau d'anniversaire de l'Institut des Finances fut coupé parmi les applaudissements et les félicitations.

Un jour spécial arrive où chacun célèbre un succès, fruit de ses efforts et de sa persévérance. Le jeudi 29 novembre 2001 fut le jour de l'Institut des Finances. Merci à chaque personne ayant aidé et participé à cet événement.

Le saviez-vous?

- L'INSTITUT DES FINANCES a été créé en 1996 sur l'initiative de S.Exc. le Ministre d'Etat aux Affaires Financières à l'époque, M. Fuad Siniora avec l'aide technique et financière du gouvernement français, dans le cadre du protocole de coopération franco-libanaise ratifié par le Président français M. Jacques Chirac à Beyrouth en avril 1996.
- L'aide technique et financière du gouvernement français est coordonnée par l'Agence pour le Développement des Echanges en Technologie Economique et Financière (l'ADETEF) du ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, sa contribution s'élevant jusqu'à l'heure actuelle à 10 MFF.
- l'Union Européenne a soutenu l'Institut avec un don de 425 mille Euros pour la période 1999-2001.
- Le ministère des Finances consacre une participation annuelle de son budget aux dépenses des activités de l'Institut.
- Le succès de L'INSTITUT DES FINANCES a incité les pays donateurs à pousser le ministère des Finances à institutionnaliser l'Institut, en tenant compte de la flexibilité des réglementations qui le régissent et qui lui ont assuré ce succès.

Stastistiques - 5 ans d'activites

LE POINT SUR LES EVENEMENTS

- 24 septembre 1996 : Inauguration de l'Institut des Finances
- Juin 1997 : Parution du 1er numéro de Hadith El Malia
- 6 décembre 1997: La Bibliothèque des Finances ouvre ses portes au public
- Juin 1998 : Première remise de certificats au Palais de l'UNESCO
- Août 1999 : Convention de financement par l'Union Européenne 425000 Euros pour une période de 2 ans
- Juillet 1999 : Première réunion du Comité Paritaire de Consultation
- 4 juillet 2000 : Présentation du Nouveau Directeur Général des Finances M. Alain Bifani et résultats préliminaires des entretiens annuels (recensement ressources humaines)
- 18 août 2000 : Accueil des nouvelles recrues 2000 de la D. G. F.
- 27 octobre 2000 : Portes ouvertes : journée de la jeunesse
- 30 mai 2001 : Vision et Partenariat @ Ministère des Finances
- 27 juillet 2001 : Accueil du 1er groupe des nouvelles recrues 2001
- 29 novembre 2001 : Célébration du 5ème anniversaire de l'Institut des Finances.

Merci à nos collègues pour leur aide précieuse

■Chadi Abou Chacra ■Charbel Chedrawi ■Rana Dakroub ■Rabih Farhat ■Rania Habr ■Fayssal Hajjar ■Hassan Hamdan ■Greta Mhanna ■Anisseh Mtanious ■Wissam Nohra ■Hermes Peter

Ont participé à la préparation de l'exposition

■One-Off (Design brochure)
■Decoplan (Design et réalisation de l'exposition)
■Toy-Market Trading (Réalisation cadeau-souvenir)
■Born Interactive (Design du Site Web)
■Bilal Demashkieh (Design et réalisation CD)
■Amani Abou Alwan & Freddy Freim (montage vidéo)
■Toni Sweidy (Video)
■Nabil Mounzer (Photographe -photos)
■Roger Moukarzel (Photos équipe et bibliothèque)
■Elsa Hachar (Révision texte français)
■Ghassan Ghosn (Révision texte anglais)
■Loukman Slim (Révision texte arabe)

Interprètes

■Lena Menhem ■Danièle Meouchy ■Hoda Saïbé

Un grand merci à

■Dima El Kurdi ■Romy Younes

Thumbs.db